

تَحْمِيرُ الْحَجَّاتِ فِي

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ

وَمَعَهُ:

دِرَاسَةٌ أُصُولِيَّةٌ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَّةِ التَّرَكِيَّةِ

تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وعلمه

سلسلة

من شعار أهل الحديث



حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

تَجْبِيرُ الْحَجَّاتِ فِي

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ

وَمَعَهُ:

دِرَاسَةٌ أُصُولِيَّةٌ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَّةِ التَّرَكِّيَّةِ

تَأَلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي باب عبد الله بن محمد الحميدي الأخرمي

حفظه الله تعالى

سلسلة

من شعار أهل الحديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

اسْتِغْرَابُ

شَيْخِنَا الْفَقِيهِ الْإِمَامِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ

بَعْضَ الْفِتَاوَى لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَحْكَامِ

* فَقَدْ يَظُنُّ النَّاسُ فِي عَادَاتِهِمْ أَنَّ مَنْ حَوَّهْمُ فِي بُلْدَانِهِمْ قَدِ اتَّفَقُوا عَلَى حُكْمٍ مَا، وَيَظُنُّونَ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ مِنَ الْقَدِيمِ أَلَّا مُخَالَفَ لَهُمْ؛ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ قَدْ حَكَّمُوا بِمُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ، فَيَجْتَمِعُ فِي أَذْهَانِهِمْ دَلِيلَانِ: النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ!، فَيَحْكُمُونَ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ^(١)، وَالْأَمْرُ قَدْ يَكُونُ بِالْأَدِلَّةِ بِالْعَكْسِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ»

(ص ٢٠): (وَمَا أَكْثَرَ مَا نَسْمَعُ مَنْ يَنْقُلُ الْإِجْمَاعَ، وَلَكِنَّهُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ لَا يَكُونُ إِجْمَاعًا.

(١) فَيَشُنُّونَ الْحَرْبَ بِجَهْلِهِمْ، أَوْ اجْتِهَادِهِمْ عَلَى مَنْ خَالَفَ هَذَا الْحُكْمَ فِي بُلْدَانِهِمْ، وَالْحُكْمُ بِالصَّوَابِ مَعَ مَنْ خَالَفَهُمْ بِالِدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ، أَوْ الْآثَارِ؛ اللَّهُمَّ غَفْرًا.

قَالَ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ فِي «إِلَى مَتْنِ الْخِلَافِ» (ص ٤٠)؛ وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ: (يَظُنُّونَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِيهَا مُحَقَّقٌ، فَإِذَا بَحِثَ الْمَوْضُوعُ وَجِدَ أَنَّ لِقَوْلِ هَذَا الرَّجُلِ مِنَ الْأَدِلَّةِ مَا يَحْمِلُ النَّفْسَ الْعَادِلَةَ عَلَى الْقَوْلِ بِمَا قَالَ بِهِ، وَتَبَاعَهُ!). اهـ

* وَمِنْ أَعْرَبِ مَا نُقِلَ فِي الْإِجْمَاعِ ، أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : أَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِ شَهَادَةِ الْعَبْدِ ، وَآخَرُونَ قَالُوا : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَبْدِ . هَذَا مِنْ غَرَائِبِ النَّقْلِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ إِذَا كَانَ مِنْ حَوْلِهِ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى رَأْيٍ ، ظَنَّ أَنْ لَا مُخَالَفَ لَهُمْ ، لِاعْتِقَادِهِ أَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَى النَّصُوصِ ، فَيَجْتَمِعُ فِي ذَهْنِهِ : دَلِيلَانِ : النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ ، وَرَبِّمَا يَرَاهُ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ ، وَالنَّظَرِ الصَّحِيحِ فَيَحْكُمُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ ، وَأَنَّهُ لَا مُخَالَفَ لِهَذَا النَّصِّ الْقَائِمِ عِنْدَهُ مَعَ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ عِنْدَهُ ، وَالْأَمْرُ قَدْ كَانَ بِالْعَكْسِ . اهـ

قُلْتُ : فَانظُرْ كَيْفَ اسْتَعْرَبَ شَيْخُنَا ذَلِكَ فِي نَقْلِ الْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ ، وَهَذَا الْأَمْرُ بِنَفْسِ حُكْمِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَإِنَّ الْبَعْضَ يَنْقُلُ لِلْإِجْمَاعِ فِي صَوْمِهِ ، وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، وَالْإِجْمَاعُ فِيهِ قَائِمٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ عَلَى عَدَمِ صَوْمِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْهُ ، فَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ مِنْ غَرَائِبِ النَّقْلِ ! ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

* سَأَلَ الْعَلَمَةَ الْفَقِيهَ الشَّيْخَ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : هَبْ أَنْ رَجُلًا خَالَفَ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةٍ خِلَافِيَّةٍ هَلْ يُبْعَضُ هَذَا الشَّخْصُ فِي اللَّهِ ، وَهَلْ تُشْنُّ عَلَيْهِ الْهَجَمَاتُ ؟ ! .

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ : (لَا ، أَبَدًا . لَوْ خَالَفَ الْإِنْسَانَ جُمُهورَ الْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةٍ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى الصَّوَابِ بِقَوْلِهِ فِيهَا ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَعْنِفَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ نُحَمِي نَفْسَ النَّاسِ دُونَهُ أَبَدًا ، بَلْ يُنَاقَشُ هَذَا الرَّجُلُ وَيَتَّصَلُ بِهِ ، كَمَنْ مِنْ مَسْأَلَةٍ غَرِيبَةٍ عَلَى أَفْهَامِ النَّاسِ ، وَيَظُنُّونَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِيهَا مُحَقَّقٌ ، فَإِذَا بَحِثَ الْمَوْضُوعُ وَجَدَ أَنَّ لِقَوْلِهِ هَذَا

الرَّجُلِ مِنَ الْأَدِلَّةِ مَا يَحْمِلُ النُّفُوسَ الْعَادِلَةَ عَلَى الْقَوْلِ بِمَا قَالَ بِهِ وَاتَّبَاعِهِ. (١) اهـ



(١) انظر: «إلى متى الخلاف» له (ص ٤٠).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَدَامَ اللَّهُ التَّوْفِيقَ

المُقَدِّمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْضَحَ الطَّرِيقَ لِأَوْلِيَائِهِ، وَأَظْلَمَ السُّبُلَ عَلَى مُعَانِدِيهِ وَأَعْدَائِهِ،
أَحْمَدُهُ عَلَى جَزِيلِ نِعْمَائِهِ، وَأَشْكُرُهُ عَلَى كَثِيرِ عَطَائِهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ سَيِّدِ
الْمُرْسَلِينَ الْمُبْعُوثِ إِلَى كَافَّةِ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ.
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ مِنْ أَصُولِ دَعْوَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الرَّجُوعَ إِلَى الْمَعِينِ الصَّافِي لِلْسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ،
وَالدَّعْوَةَ إِلَى إِحْيَاءِ مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَتَنْقِيَةِ رُكَّامِ الْجَهْلِ،
وَعِلَاجِ عُيُوبِ التَّقْلِيدِ.^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١٥): (أَمَّا التَّقْلِيدُ
الْبَاطِلُ الْمَذْمُومُ فَهُوَ: قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ بِلَا حُجَّةٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا
مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا
يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]. اهـ

(١) انظر: «رسالة التقليد» لابن القيم (ص ٢٢)، و«المدخل» لابن بدران (ص ٣٨٨)، و«الإحكام» لابن حزم
(ج ٢ ص ٨٣٦)، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر (ج ٢ ص ١٣٤)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ١٩ ص ٢٦١)،
و«الأجوبة المفيدة» للشيخ الفوزان (ص ٤٦).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٦٢):
 (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ التَّقْلِيدَ الْمُحَرَّمَ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ: أَنْ يُعَارِضَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى،
 وَرَسُولِهِ ﷺ بِمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَائِنًا مَنْ كَانَ الْمُخَالَفُ لِذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» (ص ١٠٨): (إِنَّ التَّقْلِيدَ لَمْ
 يَحْدُثْ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ خَيْرِ الْقُرُونِ ... وَإِنَّ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ إِنَّمَا أَحَدَتْهَا عَوَامُّ الْمُتَقَلِّدَةِ
 لِأَنْفُسِهِمْ مِنْ دُونِ أَنْ يَأْذَنَ بِهَا إِمَامٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ!). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْعَزُوبِيُّ عَبْدُ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ» (ج ٢ ص ١٣٥):
 (وَمِنَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ أَنَّ الْفُقَهَاءَ الْمُتَقَلِّدِينَ! يَقِفُ أَحَدُهُمْ عَلَى ضَعْفِ مَا خَذَ إِمَامِهِ،
 بِحَيْثُ لَا يَجِدُ لضعفه مدفعًا، وَمَعَ هَذَا يُقَلِّدُهُ، وَيَتْرُكُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ!). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٩٦): (وَلَا
 خِلَافَ بَيْنَ أئِمَّةِ الْأَمْصَارِ فِي فَسَادِ التَّقْلِيدِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا الْمَنْهَجُ هُوَ الْقَائِمُ عَلَى تَرْكِ الْجَهْلِ، وَتَبْدِ التَّقْلِيدِ، وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى
 الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارِ، وَهَذِهِ الْأُصُولُ هِيَ أَسَاسُ الدَّعْوَةِ الْأَثَرِيَّةِ الَّتِي بَلَغَتْ
 بَرَكَاتُهَا أَقْطَارَ الْأَرْضِ.

* بَلْ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الْمُبَارَكَةُ غَزَتْ بِعُدَّتِهَا وَعَتَادِهَا أَعْتَى الْقُلُوبِ، وَأَعْدَى
 النُّفُوسِ، فَمَا بَرَحَتْ أَنْ خَالَطَتْ بِشَاشَةِ الْقُلُوبِ، وَاسْتَلَّتْ عَدَاوَاتِ النُّفُوسِ،
 وَشَرَحَتْ الصُّدُورَ، لِمَا كَانَ قَدْ انْشَرَحَ لَهُ صَدْرُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلِمَتْ أَنَّهُ
 الْحَقُّ.

* وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ: فَإِنِّي لَا أَحِلُّ لِمَنْ لَمْ يَتَشَرَّبْ قَلْبُهُ الْمُنْهَجَ الْأَثْرِيَّ الْقَائِمَ عَلَى نَبذِ التَّقْلِيدِ، وَاعْتِمَادِ الدَّلِيلِ، أَنْ يقرأَ هَذَا الْبَحْثَ؛ فَإِنَّكَ لَسْتَ مُحَدِّثًا قَوْمًا بِحَدِيثٍ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ، وَأَيُّ: فِتْنَةٍ أَعْظَمَ مِنْ فِتْنَةِ الْجَهْلِ؟ وَفِتْنَةٌ مَنْ يَرَى التَّقْلِيدَ هُوَ الْعِلْمُ، وَيَعُدُّ اتِّبَاعَ الدَّلِيلِ فِتْنَةً إِذَا مَا قَرَأَ بَحْثًا قَائِمًا عَلَى ضِدِّ مَا يَرَاهُ هَذَا الْمُقَلِّدُ.

أَقُولُ ذَلِكَ: لِأَنِّي فِي هَذَا الْبَحْثِ^(١) قَدْ نَاقَشْتُ تَقْلِيدَ الْمُقَلِّدَةِ، وَجَعَلْتُ مَسْأَلَةً:

«صَوْمَ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ» قَابِلَةً لِلنَّقْدِ، وَالْعَرْضِ عَلَى الدَّلِيلِ.^(٢)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٢٢): (وَأَمَّا

بَيَانُ خَطَأٍ مَنْ أَخْطَأَ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَبْلَهُ، إِذَا تَأَدَّبَ فِي الْخِطَابِ، وَأَحْسَنَ فِي الرَّدِّ وَالْجَوَابِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَلَا لَوْمَ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ). اهـ

أَقُولُ هَذَا كُلَّهُ: لِشِدَّةِ ثِقَتِي بِصِحَّةِ مَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ، وَلِأَنِّي لَمْ أَتْرُكْ سَبِيلًا مِنْ

سُبُلِ التَّحْرِي، وَالتَّثْبِتِ إِلَّا وَسَلَكْتُهُ، وَكَبَحْتُ نَفْسِي بِالْحِلْمِ وَالْأَنَاءِ؛ حَتَّى عَزَمْتُ عَلَى نَشْرِ مَا أَثْمَرَهُ ذَلِكَ الْجُهْدُ وَالتَّدَبُّرُ وَالِاسْتِدْلَالُ.

(١) فَأَوْصَلَنِي هَذَا الْبَحْثُ الْأَثْرِيُّ إِلَى نَسْفِ هَذَا التَّقْلِيدِ، وَبَيَانِ أَنَّ: «صَوْمَ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ» لَيْسَ لَهُ مِنْ الْحَقِّ نَصِيبٌ.

(٢) وَقَدْ صَدَقْتُ مَعَ الْمُنْهَجِ الْأَثْرِيِّ فِي نَبْذِهِ التَّقْلِيدِ، وَاعْتِمَادِهِ عَلَى الدَّلِيلِ.

قُلْتُ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ فِي الظَّاهِرِ، لَكِنَّهَا بِحَقِّ خَرَجَتْ مِنْ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ: وَهِيَ تَحْتَوِي عَلَى أَلْفَاظٍ مُضْطَرِبَةٍ، وَأَلْفَاظٍ فِيهَا مُجَازَفَاتٌ، وَأَلْفَاظٍ شَادَّةٍ، وَأَحَادِيثَ مَمْرُوجَةٍ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ.

* لِذَلِكَ ابْتَدَأْتُ التَّفْكِيرَ فِي نَسْفِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَمُنَاقَشَتِهَا عَلَى طَرِيقَةِ أُيَمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ بَعْدَ أَنْ تَنَبَّهْتُ لِخَطَرِ هَذَا الْأَحَادِيثِ عَلَى السُّنَّةِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الدَّفَاعِ عَنِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.^(١)

* وَقَدْ أَعَانَتْنِي أَيْضًا النَّتَائِجُ الْمُهْمَةُ الَّتِي تَوَصَّلْتُ لَهَا فِي كِتَابِي «جُزْءٌ فِيهِ تَخْرِيجُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، فَازْدَدْتُ يَقِينًا بِصِحَّةِ مَا كَانَتْ قَدْ قَادَتْنِي إِلَيْهَا الْأَدِلَّةُ مِنَ السُّنَّةِ، وَالْأَثَارِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ.

* وَقَدْ بَدَأْتُ إِعْلَانَ ذَلِكَ فِي دُرُوسِي .. وَتَكَرَّرَ إِلَيَّ الطَّلُبُ بِنَشْرِ بَحْثِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَطْبُوعًا ... وَمِمَّا عَاجَلَنِي بِإِخْرَاجِ بَحْثِي فِي تَخْرِيجِ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه فِي «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ» أَنِّي مَعَ مَا أَتَوَقَّعُهُ مِنْ تَشْبِيحِ الْمُقَلِّدِينَ الْحِزْبِيِّينَ عَلَيَّ فِيهِ، إِلَّا أَنِّي صَنِينٌ بِنِسْبَةِ نَتَائِجِهِ إِلَيَّ، مُعْتَزُّ بِمَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ فِيهِ؛ لِأَنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ قُرُونِ مُتَطَاوِلَةٍ قَدْ أَفْصَحَ بِمَا ذَكَرْتُهُ، وَلَا قَرَّرَ مَا حَرَّرْتُهُ.

قُلْتُ: وَأَوَّلُ مَنْ أَثَارَ نَقْدَ حَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ» هُوَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِهِ: «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ١٩٢ و ١٩٨)، وَكِتَابِهِ: «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٤١١)، ثُمَّ تَتَابَعَ الْأَيْمَّةُ فِي نَقْدِ الْحَدِيثِ، اللَّهُمَّ سَدِّدْ.

(١) مَاذَا أَعْمَلُ، وَالْحَقُّ أَمَامِي أَرَاهُ كَالشَّمْسِ، وَالْأَدِلَّةُ تَتَوَارَدُ تَتْرَى عَلَى إِحْقَافِهِ، وَإِزْهَاقِ الْبَاطِلِ.

* فَأَذْكَرُ كُلَّ قَارِيٍّ لِهَذِهِ الْكُتُبِ^(١) الَّتِي أَلْفَتْهَا فِي عَدَمِ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّحَابَةِ ﷺ لِيَوْمِ عَرَفَةَ، أَنْ يَنْصَحَ لِنَفْسِهِ بِحُسْنِ الْقِرَاءَةِ وَتَمَامِ التَّفْهَمِ، وَالتَّجَرُّدِ مِنَ الْإِلْفِ الْعِلْمِيِّ، وَالتَّحَرُّرِ مِنْ قُيُودِ التَّقْلِيدِ، وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَى الْقِرَاءَةِ وَهُوَ مُسْتَعِدٌّ لِتَغْيِيرِ فَهْمِهِ السَّابِقِ ذَلِكَ الدَّلِيلُ عَلَى بُطْلَانِ فَهْمِهِ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ فِي «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، بَاحْتِثًا عَنِ الْعَثَرَاتِ فِيهِ، رَاغِبًا فِي اكْتِشَافِ الزَّلَّاتِ فِي الْمُقْلَدَةِ.^(٢)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْفُتَاوَى» (ج ٣٢ ص ٢٣٩): (وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّبَعَ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ). اهـ

* وَأَنْ يَحْرِصَ عَلَى مُخَالَفَةِ سَنَنِ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ مِنْ أَهْلِ التَّحَزُّبِ، فَلَا يَتَّبِعُ الْمُتَشَابِهَ، بَلْ يَرُدُّ الْمُتَشَابِهَ إِلَى الْمُحْكَمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «جَمْعِ الْجُيُوشِ وَالِدَسَاكِرِ عَلَى ابْنِ عَسَاكِرَ» (ص ١٣٩): (مَنْ نَشَأَ عَلَى أَمْرٍ، وَأَفْنَى عُمُرَهُ فِيهِ قَلَّ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ قَلْبِهِ، وَلَوْ تَابَ مِنْهُ، وَلَوْ رَجَعَ عَنْ بَعْضِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ كَلِّهِ!). اهـ

قُلْتُ: وَعَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبِ إِحْسَانِ النِّيَّةِ، وَحَمَلِ الْكَلَامِ عَلَى أَفْضَلِ مَحَامِلِهِ، وَعَلَى الصَّوَابِ مَا أَمَكَّنَ.

(١) الْقَائِمَةُ عَلَى التَّأْصِيلِ الْعِلْمِيِّ، وَهُوَ الْقَائِمُ عَلَى مَنْهَجِ قَوِيمِ مِنَ الْإِسْتِفْرَاءِ، وَالتَّبَعِ، وَالدَّرَاسَةِ.

(٢) وَإِلَّا فَمَاذَا يَرْجُو ذُووُ الْهَمَمِ الْعَلِيَّةِ، وَالْعُقُولِ الذَّكِيَّةِ، وَالنُّفُوسِ الزَّكِيَّةِ مِنْ تَعَلُّمِ الْعُلُومِ، إِذَا كَانَ دَأْبُهُمُ التَّقْلِيدَ الْأَعْمَى!.

فَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: (فَلَا تَظُنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ أَمْرِي مُسْلِمٍ شَرًّا، وَأَنْتَ تَجِدُ لَهَا مِنَ الْخَيْرِ مَحْمَلًا).

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ الْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ص ٣٩٥)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «مُدَارَاةِ النَّاسِ» (ص ٥٠)، وَالطَّامِذِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٤٤) مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ عَامِرِ الْجَمَحِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤ ص ٣٦٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ١ ص ٣٠٥) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ بِهِ.

وَعَلَّقَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي «التَّوْبِيخِ وَالتَّنْبِيهِ» (ص ١٨٩). وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» (ج ٤ ص ٢٢٧)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٢٦).

قُلْتُ: وَسُوءُ الظَّنِّ بِالْمُسْلِمِ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ. وَبَوَّبَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا رحمته الله فِي «مُدَارَاةِ النَّاسِ» (ص ٨٣)؛ بَاب: ذَمُّ سُوءِ الْخُلُقِ.

وَبَوَّبَ أَبُو الشَّيْخِ رحمته الله فِي «التَّوْبِيخِ وَالتَّنْبِيهِ» (ص ١٨٣)؛ بَاب: الْأَمْرُ بِفُحْشِ الطَّعْنِ بِالْمُسْلِمِينَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧١].
 قُلْتُ: وَالْمَفْرُوضُ أَنْ يَكُونَ الْأَخُ وَائْتِقًا مِنْ أَخِيهِ، مُطْمَئِنًّا إِلَيْهِ، فَلَا يُؤَوَّلُ كَلَامَهُ
 إِلَّا بِخَيْرٍ مَا دَامَ يَجِدُ فِي الْكَلَامِ مَجَالًا لِلتَّأْوِيلِ الْحَسَنِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا
 تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ
 وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحُجْرَاتُ: ١٢].

* يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى نَاهِيًا عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الظَّنِّ، وَهُوَ التُّهْمَةُ،
 وَالتَّخَوُّنُ لِلْأَهْلِ، وَالْأَقَارِبِ، وَالنَّاسِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ يَكُونُ إِثْمًا
 مَحْضًا، فَلْيُجْتَنَبْ كَثِيرٌ مِنْهُ اخْتِيَابًا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٢٦):
 (وَمَنْ حَمَلَ كَلَامَهُ، وَالْحَالُ عَلَى مَا ذُكِرَ، فَهُوَ مِمَّنْ يَطُنُّ بِالْبَرِيِّ الظَّنَّ السُّوَاءَ، وَذَلِكَ
 مِنَ الظَّنِّ الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُوْلُهُ ﷺ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:
 ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾
 [النِّسَاءُ: ١١٢]، فَإِنَّ الظَّنَّ السُّوَاءَ مِمَّنْ لَا تَظْهَرُ مِنْهُ - أَعْنِي هَذَا الظَّنَّ - أَمَارَاتُ
 السُّوَاءِ، مِثْلُ: كَثْرَةِ الْبَغْيِ، وَالْعُدْوَانِ، وَقِلَّةِ الْوَرَعِ، وَإِطْلَاقِ اللِّسَانِ، وَكَثْرَةِ الْغَيْبَةِ،
 وَالْبُهْتَانِ، وَالْحَسَدِ لِلنَّاسِ، عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالْإِثْمَانِ، وَشِدَّةِ الْحِرْصِ عَلَى
 الْمُرَاحِمَةِ عَلَى الرَّئَاسَاتِ قَبْلَ الْأَوَانِ، فَمَنْ عُرِفَتْ مِنْهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ النَّبِيَّ لَا يَرْضَى بِهَا

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ج ٤ ص ٢٢٧).

أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُحْمَلُ تَعَرُّضُهُ لِلْعُلَمَاءِ، وَرَدُّهُ عَلَيْهِمْ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي
فَيَسْتَحَقُّ حِينَئِذٍ مَقَابَلَتَهُ بِالْهَوَانِ، وَمَنْ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ أَمَارَاتُ بِالْكَلِّيَّةِ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنَّهُ
يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى أَحْسَنِ مَحْمَلَاتِهِ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى أَسْوَأِ حَالَاتِهِ،
وَقَدْ قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «لَا تَظَنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ أَحْيِكَ الْمُسْلِمِ سُوءًا وَأَنْتَ تَحْدُ لَهَا فِي

الْخَيْرِ مَحْمَلًا»^(١). اهـ

قُلْتُ: فَالْعِلَّةُ إِذَا تَتَّبَعَ الْأَخَ، وَسُوءُ الظَّنِّ بِهِ، اللَّهُمَّ عَفِّرْنَا.

* وَأَنْصَحُ الْقَارِيَّ الْمُتَّبِعِي لِلْحَقِّ، بِمَا نَصَحَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله

أَحَدَ مُنَاطِرِيهِ؛ بِقَوْلِهِ لَهُ: (الْمَعَانِي الدَّقِيقَةُ تَحْتَاجُ إِلَى إِضْغَاءٍ، وَاسْتِمَاعٍ، وَتَدَبُّرٍ).^(٢) اهـ

(١) أَنْرَ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الْمُحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ص ٣٩٥)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «مُدَارَاةِ النَّاسِ» (ص ٥٠)، وَالطَّامِذِيُّ فِي
«الْفَوَائِدِ» (ص ٤٤) مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ عَامِرِ الْجَمْحِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ.

وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٤ ص ٣٦٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْمُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (ج ١ ص ٣٠٥)
مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

وَعَلَّقَهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي «التَّوْبِيخِ وَالتَّنْبِيهِ» (ص ١٨٩).

وَذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ٢٢٧)، وَابْنُ رَجَبٍ فِي «النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» (ص ٢٦).

(٢) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الْعُقُودِ الدَّرِّيَّةِ» (ص ٧٢).

قُلْتُ: فَإِنْ خَالَفَ جِزْبِي هَذِهِ الْأَخْلَاقَ؛ فَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ أَوَّلُ مَخْذُولٍ؛ فَالْحَقُّ أَبْلَجُ،
وَالْبَاطِلُ لَجَلَجُ، وَالذِّينُ مَحْفُوظٌ؛ فَلَنْ يَنْفَعَهُ أَنْ يُشْنَعَ عَلَى الْحَقِّ، وَلَا أَنْ يَسْعَى إِلَى
إِشْعَالِ الْفِتَنِ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ لَهُ حُجَّةٌ وَلَوْ رَكِبَ كُلَّ مَرَكَبٍ، فَلْيُخِرْ وَلْيَسْتَرِحْ!^(٢)
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا
مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٣].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» (ج ٢ ص ٢٠٩): (قَالَ
تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾؛ أَي: اقْتَفُوا آثَارَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي جَاءَكُمْ
بِكِتَابٍ أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكِهِ، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾؛ أَي: لَا
تَخْرُجُوا عَمَّا جَاءَكُمْ بِهِ الرَّسُولُ إِلَى غَيْرِهِ، فَتَكُونُوا قَدْ عَدَلْتُمْ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ إِلَى حُكْمِ
غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ
مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الْقَصَصُ: ٥٠].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ١ ص ١٨): (قَالَ تَعَالَى:
﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ

(١) وَحَتَّى مِنْ فِتَنِ أَهْلِ التَّحْزُبِ بِقَوْلِهِمْ، إِنِّي لَمْ أُسَبِّ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ لِي أَيُّ سَلْفٍ فِي تَضْعِيفِ حَدِيثِ أَبِي
قَتَادَةَ، إِذَا فَايَنَ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ ضَعَّفُوا الْحَدِيثَ مِنْ مِثْلِ: الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْإِمَامِ الْعَقِيلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ،
وَالْإِمَامِ ابْنِ عَدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرِ الْمُقَدِّسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَغَيْرِهِمْ؛ وَلَكِنْ تَأَبَى الْقُلُوبِ الْمَرِيضَةِ إِلَّا أَنْ
تَنْضَحَ بِمَا فِيهَا.

(٢) وَبِذَلِكَ تَمَيَّزَ الْأَنَامُ عَنِ الْأَنْعَامِ!

هُدَى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿[الْقَصَصُ: ٥٠]﴾. فَقَسَمَ الْأَمْرَ إِلَى أَمْرَيْنِ لَا
 ثَالِثَ لَهُمَا: إِمَّا الْإِسْتِجَابَةَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالرَّسُولَ ﷺ، وَمَا جَاءَ بِهِ، وَإِمَّا اتِّبَاعُ الْهَوَى، فَكُلُّ
 مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَهُوَ مِنَ الْهَوَى. اهـ

هَذَا؛ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَمِنْ اللَّهِ أَسْأَلُ
 الْمَعُونَةَ، وَالتَّوْفِيقَ، وَالْإِزْشَادَ إِلَى أَوْضَحِ الطَّرِيقِ.

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثْرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَتْوَى

اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
فِي أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَامَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ!

* سُئِلَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْإِفْتَاءِ؛ كَمَا فِي «الْفَتْاوَى» (ج ١٠ ص ٤٠٠)؛ هَلْ ثَبَّتَ

أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَامَ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ؟.

فَأَجَابَتْ: (لَمْ يَثْبُتْ فِيمَا نَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ صَامَ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ، أَي: تِسْعَةَ

الْأَيَّامِ الَّتِي قَبْلَ الْعِيدِ^(١))، لَكِنَّهُ ﷺ حَثَّ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهَا، فَقَدْ ثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ

قَالَ: «مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ هَذِهِ الْأَيَّامِ» يَعْنِي: أَيَّامَ الْعَشْرِ،

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟، قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ

خَرَجَ بِنَفْسِهِ، وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ.

عُضْوٌ... نَائِبُ رَئِيسِ اللَّجْنَةِ... الرَّئِيسُ

(١) وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ هَذِهِ الْعَشْرَ؛ مِنْهَا: يَوْمَ عَرَفَةَ: فَوَجَبَ تَرْكُ الصَّوْمِ فِي هَذِهِ

الْأَيَّامِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ هَذَا الصَّوْمَ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْفَتْاوَى الَّتِي تَقُولُ بِصَوْمِ الْعَشْرِ، وَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؛ لِأَنَّ

ذَلِكَ خِلَافُ السُّنَّةِ.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُعُودٍ... عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غُدَيَّانَ... عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي... عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ. اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَرَكَ الصَّوْمَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَجَبَ عَلَيْنَا تَرْكُهُ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِ ﷺ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ التَّرْكِيَّةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٢١].

قُلْتُ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ، أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ فِي أَقْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَفْعَالِهِ: قُدْوَةٌ
حَسَنَةٌ، تَتَّسُونَ بِهَا.

* فَالزُّمُوا سُنَّتَهُ، فَإِنَّمَا يَسْلُكُهَا وَيَتَّسَى بِهَا مَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ تَعَالَى، وَالْيَوْمَ

الْآخِرَ.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» (ج ٦ ص ٣٥٠): (هَذِهِ

الآيَةُ الْكَرِيمَةُ أَصْلُ كَثِيرٍ فِي التَّاسِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي أَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَأَحْوَالِهِ). اهـ.

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ج ٦ ص ٣٥٠)، و«إعلام الموقعين» لابن القيم (ج ٢ ص ٢٩٠)، و«جماع العلم» للشافعي (ص ١١ و ١٢)، و«شرح الكوكب المنير» لابن النجار (ج ٢ ص ١٩٠)، و«الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع» للسبوي (ص ٣١ و ٣٢)، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ج ٢ ص ١٢١)، و«الفتاوى» لابن تيمية (ج ١ ص ٢٨٢)، و(ج ٢٦ ص ١٧٢)، و«فتح ذي الجلال والإكرام» لشيخنا ابن عثيمين (ج ٣ ص ٣٢٤)، و«شرح مختصر التحرير» له (ص ٥٠٥ و ٥٢٧).

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» (ص ٥٢٧): (وَلَيْسَ التَّأْسِي خَاصًّا بِأَفْعَالِهِ، بَلْ بِأَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ، فَمَنْ تَابَعَهُ عَلَى فِعْلِهِ، فَهُوَ مُتَأَسِّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ فَعَلَ، وَمَنْ امْتَثَلَ أَمْرَهُ، فَهُوَ مُتَأَسِّ؛ لِأَنَّهُ تَابَعَهُ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» (ص ٥٠٥): (قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الْحَزَابُ: ٢١]؛ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ، أَنَّ تَتَأَسَّى بِكُلِّ قَوْلٍ يَقُولُهُ، وَبِكُلِّ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «جِمَاعِ الْعِلْمِ» (ص ١١): (لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا -نَسَبَهُ النَّاسُ أَوْ نَسَبَ نَفْسَهُ إِلَى عِلْمٍ- يُخَالِفُ فِي أَنَّ فَرَضَ اللَّهِ تَعَالَى اتِّبَاعَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالتَّسْلِيمَ لِحُكْمِهِ؛ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ إِلَّا اتِّبَاعَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ قَوْلُ بِكُلِّ حَالٍ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنَّ مَا سِوَاهُمَا تَبِعَ لَهُمَا). اهـ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّورُ: ٦٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» (ص ٥٢٩): (فَائِدَةٌ: الْأَصْلُ فِي أَوْامِرِ الرَّسُولِ ﷺ: الطَّاعَةُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النُّورُ: ٦٣]. اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ
التَّحْرِيرِ» (ص ٥٠٠): (وَقَوْلُهُ: «وَهِيَ حُجَّةٌ»؛ يَعْنِي: سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ: حُجَّةٌ؛ الْقَوْلِيَّةُ،
وَالْفِعْلِيَّةُ... فَمَا تَرَكَهُ فَهُوَ: سُنَّةٌ، كَمَا أَنَّ مَا فَعَلَهُ فَهُوَ: سُنَّةٌ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ
التَّحْرِيرِ» (ص ٤٥٧): (وَقَوْلُهُ: «وَالسُّنَّةُ وَهِيَ مُخْبِرَةٌ عَنِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى»: خَبَرٌ
بِالْقَوْلِ، وَخَبَرٌ بِالْفِعْلِ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ السُّنَّةَ: إِمَّا قَوْلٌ، وَإِمَّا فِعْلٌ، وَإِمَّا إِفْرَازٌ؛ فَهِيَ
مُخْبِرَةٌ عَنِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى). اهـ.

* وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ الْإِحْتِجَاجَ بِالسُّنَّةِ: أَصْلٌ ثَابِتٌ مِنْ أَصُولِ هَذَا الدِّينِ.^(١)
قُلْتُ: وَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ عَلَى التَّرْكِ التَّشْرِيعِيِّ، وَهُوَ مَا تَرَكَهُ ﷺ بَيَانًا لِلشَّرْعِ،
كَتَرَكَهُ لِلصَّوْمِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

* وَهَذَا الْقِسْمُ مِنْ تَرَكَهُ ﷺ، هُوَ الْمُرَادُ مِنَ السُّنَّةِ التَّرْكِيبِيَّةِ، فَيَجِبُ تَرْكُ مَا تَرَكَهُ ﷺ
فِي الدِّينِ.^(٢)

قَالَ الْفَقِيهَ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْبَحْرِ الْمُحِيطِ» (ج ٤ ص ١٩١): (لِأَنَّ الْمُتَابَعَةَ
كَمَا تَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ، تَكُونُ فِي التَّرُوكِ). اهـ.

(١) وَانظُرْ: «مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ص ٣٤)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٩ ص ٨٥ و ٨٦)، وَ«قَوَاطِعِ
الْأَدِلَّةِ» لِلْسَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ١٩٠)، وَ«جَمَاعَ الْعِلْمِ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ١١ و ١٢)، وَ«إِعْلَامَ الْمُؤَقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ
(ج ١ ص ٤٩ و ٥٠)، وَ(ج ٢ ص ٢٨٩)، وَ«شَرْحَ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِمِيِّ (ص ٤٩٦ و ٥٠٥
و ٥٢٧).

(٢) انظُرْ: «سُنَّةُ التَّرْكِ» لِلْجِزَانِيِّ (ص ٣٣).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ١٧٢): (وَالْتَرَكَ

الرَّاتِبُ: سُنَّةٌ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الرَّاتِبَ: سُنَّةٌ.

* فَأَمَّا مَا تَرَكَهُ ﷺ مِنْ جِنْسِ الْعِبَادَاتِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَفَعَلَهُ، أَوْ أَذِنَ فِيهِ،

وَلَفَعَلَهُ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: فَيَجِبُ الْقَطْعُ بِأَنَّ فِعْلَهُ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ. اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٢): (وَأَمَّا نَقْلُهُمْ

لِتَرْكِهِ ﷺ فَهُوَ نَوْعَانِ، وَكِلَاهُمَا سُنَّةٌ:

* أَحَدُهُمَا: تَصْرِيحُهُمْ بِأَنَّهُ تَرَكَ كَذَا وَكَذَا، وَلَمْ يَفْعَلْهُ، كَقَوْلِهِ فِي شُهَدَاءِ أَحَدٍ:

«وَلَمْ يُعَسِّلْهُمْ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ»، وَقَوْلِهِ: فِي صَلَاةِ الْعِيدِ: «لَمْ يَكُنْ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ وَلَا

نِدَاءٌ».

* وَالثَّانِي: عَدَمُ نَقْلِهِمْ لِمَا لَوْ فَعَلَهُ لَتَوَفَّرَتْ هِمْمُهُمْ، وَدَوَاعِيهِمْ: أَوْ أَكْثَرُهُمْ، أَوْ

وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى نَقْلِهِ، فَحَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ الْبَتَّةَ، وَلَا حَدَّثَ بِهِ فِي مَجْمَعٍ أَبَدًا؛

عَلِمَ أَنَّهُ: لَمْ يَكُنْ، وَهَذَا كَتَرَكِهِ التَّلْفِظُ بِالنِّيَّةِ عِنْدَ دُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَتَرْكِهِ الدُّعَاءَ بَعْدَ

الصَّلَاةِ مُسْتَقْبَلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ دَائِمًا.

* وَمِنَ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَلَا يَنْقُلْهُ عَنْهُ صَغِيرٌ، وَلَا كَبِيرٌ، وَلَا رَجُلٌ، وَلَا

امْرَأَةٌ الْبَتَّةَ، وَهُوَ مُوَاطِبٌ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمُوَاطَبَةُ، لَا يُخَلُّ بِهِ يَوْمًا وَاحِدًا؛ وَتَرَكَهُ الْإِغْتِسَالُ

لِلْمَيْتِ بِمُزْدَلِفَةَ، فَإِنَّ تَرَكَهُ ﷺ سُنَّةٌ، كَمَا أَنَّ فِعْلَهُ سُنَّةٌ. اهـ.

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَنَاسِكِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ» (ص ٤٢): (وَمِنْ

الْمُقَرَّرِ عِنْدَ ذَوِي التَّحْقِيقِ، مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ مَرْعُومَةٍ لَمْ يَشْرَعْهَا لَنَا رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ، بِقَوْلِهِ، وَلَمْ يَتَقَرَّبْ هُوَ بِهَا، إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِفِعْلِهَا: فَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِسُنَّتِهِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ

عَلَى قِسْمَيْنِ: سُنَّةٌ فِعْلِيَّةٌ، وَسُنَّةٌ تَرْكِيَّةٌ، فَمَا تَرَكَهُ ﷺ مِنْ تِلْكَ الْعِبَادَاتِ، فَمِنَ السُّنَّةِ تَرَكَهَا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٤ ص ٢١٦): (وَأَمَّا إِذَا دُعِيَ النَّاسُ لِلتَّحَاكُمِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ: فِعْلًا لِمَا فَعَلَ، وَتَرْكًا لِمَا تَرَكَ؛ فَإِنَّ عَلَيْهِمْ قَبُولَ ذَلِكَ، وَإِنْ خَالَفَ مَا اعْتَادُوهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦]. اهـ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٢): (تَرَكَهُ ﷺ لِلشَّيْءِ، كَفَعْلِهِ لَهُ فِي التَّاسِي بِهِ فِيهِ). اهـ.

قُلْتُ: فَالَّذِي يَصُومُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَهَذَا لَمْ يَتَأَسَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَالَفَ سُنَّتَهُ فِي صَوْمِهِ هَذَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ [الْقَصَصُ: ١٥].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الْعَنْكَبُوتُ: ٥٠ و ٥١].
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [التَّوْرُ: ٥٦].

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ). وَفِي

رَوَايَةٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ).^(١)

* يَعْنِي: الْأَيَّامَ الْعَشْرَ الْأُولَى مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

قُلْتُ: فَالْتَّرُكُ هَذَا مَعْدُودٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِ بِهَا فِي الشَّرْعِ.^(٢)

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ بَلْبَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمِصْرِيُّ الْحَنْفِيُّ، وَهُوَ مِنْ

أَيِّمَةِ الْحَنْفِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي «الْإِحْسَانِ» (ج ٨ ص ٣٧٢)؛ ذَكَرَ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ تَرْكُ صَوْمِ

الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَإِنْ أَمِنَ الضَّعْفَ لِذَلِكَ.

* ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ الْعَشْرَ

قَطُّ».^(٣)

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأُولَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ،

فَوَجَبَ تَرْكُ هَذَا الصِّيَامِ، لِأَنَّ هَذَا التَّرْكَ، مِنْ السَّنَةِ التَّرْكِيبِيَّةِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ١٠٢)؛ بَابُ: فِي فِطْرِ الْعَشْرِ.

* ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا الْعَشْرَ

قَطُّ».^(٤)

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٥٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»

(٢٨٧٢).

(٢) وَأَنْظَرُ: «مَذْكُورَةٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّنَقِطِيِّ (ص ٣٨ و ٣٩).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٧٦).

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٧٦).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَوَاطِعِ الْأَدَلَّةِ» (ج ٣ ص ٣١١): (إِذَا

تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ وَجَبَ عَلَيْنَا مُتَابَعَتَهُ فِيهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٣٤٣):

(عَلَيْكَ أَنْ تَأْخُذَ بِالْحَقِّ، وَأَنْ تَتَّبَعَ الْحَقَّ إِذَا ظَهَرَ دَلِيلُهُ، وَلَوْ خَالَفَ فَلَانًا، وَعَلَيْكَ أَنْ لَا تَتَعَصَّبَ وَتُقَلِّدَ تَقْلِيدًا أَعْمَى). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٠٤): (فِي الْقِصَّةِ -

أَيُّ: قِتَالِ مَا نَعِيَ الزَّكَاةَ - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ قَدْ تَخَفَى عَلَى بَعْضِ أَكْبَرِ الصَّحَابَةِ وَيَطَّلِعُ عَلَيْهَا أَحَادُهُمْ، وَلِهَذَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْأَرَاءِ وَلَوْ قَوِيَتْ مَعَ وُجُودِ سُنَّةٍ تُخَالَفُهَا، وَلَا يُقَالُ كَيْفَ خَفِيَ ذَا عَلَى فَلَانٍ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ). اهـ

* فَوَقَعَ هَذَا التَّرْكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى وَجْهِ التَّشْرِيعِ وَالْبَيَانِ.

* فَتَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ فِعْلَ الصَّوْمِ، لِيُبَيِّنَ لِأُمَّتِهِ أَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي هَذَا الصَّوْمِ تَرْكُهُ، وَعَدَمُ فِعْلِهِ.

قَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ النَّجَّارِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» (ج ٢ ص ١٦٥): (وَإِذَا

نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ تَرَكَ كَذَا، كَانَ أَيْضًا مِنَ السُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ). اهـ.

قُلْتُ: فَصِيَامُ تِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ الْأُولَى، لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا دَلِيلٌ بِخُصُوصِهِ فِي الْعَشْرِ

مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

* وَقَدْ بَيَّنَّ أَهْلُ الْعِلْمِ، الْحِكْمَةَ مِنْ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَحَابَتِهِ ﷺ: الصَّوْمَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَذَلِكَ لِلتَّقْوَى عَلَى الْعِبَادَاتِ الْأُخْرَى، مِنْ صَلَاةٍ، وَدُعَاءٍ، وَأَذْكَارٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّ فِعْلَ الصَّوْمِ يُضْعَفُ عَنْ فِعْلِ بَعْضِ الْعِبَادَاتِ. (١)

* وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَيُّ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي اسْتِحْبَابِ صَوْمِهِ بِغَيْرِ عَرَفَةَ، وَبَيَّنَّتِ الْأَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ، وَبَعْضِ التَّابِعِينَ عَدَمَ صَوْمِهِ؛ فَأَلْوَكَ اتِّبَاعُ ذَلِكَ، وَالتَّمَرُّغُ لِلْعِبَادَةِ مِنْ دُعَاءٍ، وَغَيْرِهِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ الْعَظِيمِ.

وَذَكَرَ هَذَا الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٢١ ص ١٦١) بِقَوْلِهِ:

(وَقَدْ ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى تَرْكِ صَوْمِهِ بِعَرَفَةَ، وَغَيْرِ عَرَفَةَ لِلدُّعَاءِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٦٤): (وَأَمَّا كَرَاهَةُ مَنْ كَرِهَ صَوْمَهُ - يَعْنِي: يَوْمَ عَرَفَةَ - مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالتَّابِعِينَ فِي غَيْرِ عَرَفَةَ، وَلِغَيْرِ الْحَاجِّ، فَإِنَّ كَرَاهَةَ ذَلِكَ لَهُ لِمَا قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ قَبْلَ مَنْ إِثَارِهِمُ الْأَفْضَلَ مِنْ نَفْلِ الْأَعْمَالِ عَلَى مَا هُوَ دُونَهُ....). اهـ.

قُلْتُ: وَثَبَتَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لِأَنَّهُ يُضْعَفُ عَنِ الصَّلَاةِ، وَغَيْرِهَا.

(١) انظر: «التَّمْهِيدُ» لابن عبد البر (ج ٢١ ص ١٦١)، و«تَهْذِيبُ الْأَثَارِ» للطبري (ج ١ ص ٣٦٤)، و«مُشْكَلُ الْأَثَارِ» للطحاوي (ج ٧ ص ٤١٨).

فَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَا يَكَادُ يَصُومُ، فَإِذَا صَامَ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَيَقُولُ: إِنِّي إِذَا صُمْتُ ضَعُفْتُ عَنِ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الصَّوْمِ).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٧ ص ٤١٨) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

* وَالَّذِينَ أَفْتَوْا بِالصَّوْمِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، قَدْ اسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ عَامٍ^(١)، فِي فِعْلِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَيُسْتَنْبَى مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، تَرْكُ الصَّوْمِ فَقَطُّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَهُ، وَاقْتَدَى بَعْدَهُ صَحَابَتُهُ ﷺ فِي تَرْكِ الصَّوْمِ فِي الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَوَجَبَ تَرْكُهُ، لِأَنَّ سُنَّةَ التَّرْكِ، دَلِيلٌ خَاصٌّ، يُقَدِّمُ عَلَى كُلِّ عُمُومٍ.^(٢)
قُلْتُ: وَالسُّنَّةُ التَّرْكِئِيَّةُ تُعْتَبَرُ مِنَ الْأُمُورِ التَّعْبُدِيَّةِ، وَأَنَّ مُخَالَفَةَ هَذِهِ السُّنَّةِ، يَدْخُلُ تَحْتَ مَعْنَى الْإِبْتِدَاعِ فِي الدِّينِ.

(١) وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٤٥٧).

* فَقَالُوا: بِالصِّيَامِ، لِذُخُولِهِ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَسُنَّةِ التَّرْكِ، تَقْضِي عَلَى هَذَا الاجْتِهَادِ، وَتَنْقُضُهُ.

(٢) وَمِنْ هُنَا تَعَلَّمْنَا، أَنَّ السُّنَّةَ التَّرْكِئِيَّةَ، قَاعِدَةٌ بَلِيغَةٌ الْأَثَرِ، فِي إِبْطَالِ الْبِدْعِ، وَالرَّدِّ عَلَى الْمُقَلِّدَةِ.

* وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ تَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِعِبَادَةٍ، لَمْ يَفْعَلْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَهُوَ مَشْمُولٌ، بِقَوْلِهِ ﷺ: (مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ).^(١)

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٨ ص ٦١٢)؛ بَابُ: نَقَضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، وَرَدِّ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ.

* وَهَذَا الْحَدِيثُ: أَصْلٌ عَظِيمٌ مِنْ أُصُولِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ كَالْمِيزَانِ لِلْأَعْمَالِ فِي ظَاهِرِهَا، كَمَا أَنَّ حَدِيثَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، مِيزَانٌ لِلْأَعْمَالِ فِي بَاطِنِهَا.

* فَكَمَا أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَا يُرَادُ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَيْسَ لِعَامِلِهِ فِيهِ ثَوَابٌ.

* فَكَذَلِكَ كُلُّ عَمَلٍ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، فَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَى

عَامِلِهِ، وَكُلُّ مَنْ أَحَدَثَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، فَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ

فِي شَيْءٍ.^(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ

الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾

[الشُّورَى: ٢١].

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧١٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) وَأَنْظَرُ: «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٥٢)، وَ«التَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ

عَثِيمِينَ (ص ٢٠٢).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» (ص ٥٢): (فَهَذَا الْحَدِيثُ: يَدُلُّ بِمَنْطُوقِهِ عَلَى أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ الشَّارِعِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ، وَيَدُلُّ بِمَنْهُومِهِ عَلَى أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، فَهُوَ غَيْرُ مَرْدُودٍ، وَالْمُرَادُ بِأَمْرِهِ هَاهُنَا: دِينُهُ وَشَرْعُهُ، كَالْمُرَادِ: بِقَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا لَيْسَ مِنْهُ».

فَالْمَعْنَى إِذَا: أَنَّ مَنْ كَانَ عَمَلُهُ خَارِجًا عَنِ الشَّرْعِ وَلَيْسَ مُتَّقِيًا بِهِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ. وَقَوْلُهُ رحمته: «لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا»، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَعْمَالَ الْعَامِلِينَ كُلَّهُمْ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ تَحْتَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَتَكُونَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ حَاكِمَةً عَلَيْهَا بِأَمْرِهَا وَنَهْيِهَا، فَمَنْ كَانَ عَمَلُهُ جَارِيًا تَحْتَ أَحْكَامِ الشَّرْعِ مُوَافِقًا لَهَا، فَهُوَ مَقْبُولٌ، وَمَنْ كَانَ خَارِجًا عَنْ ذَلِكَ، فَهُوَ مَرْدُودٌ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٨ ص ٦١٢): (قَوْلُهُ رحمته: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا»^(١): الْأَمْرُ هُنَا بِمَعْنَى: الشَّانِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: الشَّرِيعَةُ الَّتِي جَاءَ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: «مَا لَيْسَ مِنْهُ»؛ أَي: مَا لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فِيهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فَلَيْسَ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ الْمَنْعُ، حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا، وَيُرَادُ بِذَلِكَ أَيْضًا مَا هُوَ أَوْسَعُ، وَهُوَ تَحْرِيمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ إِحْدَاثٌ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَيَكُونُ هَذَا التَّحْرِيمُ مَرْدُودًا عَلَى صَاحِبِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٠٧)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه.

إِذْنُ: تَحْلِيلِ الْحَرَامِ، وَتَحْرِيمِ الْحَلَالِ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ هَذَا الْحَدِيثُ مِيزَانَ الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ، وَحَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»؛ مِيزَانَ الْأَعْمَالِ الْبَاطِنَةِ. اهـ.

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١٦ ص ٢٠١): (قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»؛ وَعَمَلًا: نَكْرَةً فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، فَتَعَمُّ كُلَّ عَمَلٍ، سِوَاءَ كَانَ عِبَادَةً، أَوْ مُعَامَلَةً، أَوْ قَضَاءً، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَهُوَ رَدٌّ»، أَي: مَرْدُودٌ. اهـ.

* وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ أَصْلُ مُهِمٌّ: وَهُوَ أَنَّ سُنَّةَ التَّرْكِ تَمْتِيزُ بِهَا الْبِدْعُ، وَتَعْرِفُ، وَذَلِكَ أَنَّ مُخَالَفَةَ سُنَّةِ التَّرْكِ بِدْعَةٌ فِي الدِّينِ. ^(١)

قَالَ الْفَقِيهَ ابْنُ النَّجَّارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ الْكَوَكِبِ الْمُنِيرِ» (ج ٢ ص ١٩٦): (وَأَمَّا التَّائِسِيُّ فِي التَّرْكِ: فَهُوَ أَنْ تَتْرَكَ مَا تَرَكَهُ، لِأَجْلِ أَنَّهُ تَرَكَهُ). اهـ.
قُلْتُ: فَالسُّنَّةُ التَّرْكِئِيَّةُ، هِيَ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ مُعْتَبَرَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّ تَرَكَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلصَّوْمِ فِي الْعَشْرِ الْأُولَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ: دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ؛ فَيَجِبُ حِينَئِذٍ تَرَكَ مَا تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ^(٢)

(١) انظُرْ: «التَّرَغِيبَ عَنْ صَلَاةِ الرَّعَائِبِ الْمَوْضُوعَةِ» لِلْعَزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (ص ٩)، وَ«الْحَوَادِثَ وَالْبِدْعَ» لِلطَّرُطُوشِيِّ (ص ٧٤)، وَ«اِقْتِصَاءَ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٢ ص ٣٩٠)، وَ«صَوْنَ الْمُنْطِقِ» لِلشُّيُوطِيِّ (ص ١٥٠)، وَ«شَرْحَ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينِ (ص ٤٥٧ و ٤٥٨).

(٢) فَالسُّنَّةُ التَّرْكِئِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا مِنْ قِبَلِ تَرَكَهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْفِعْلِ.

* وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الْقَرَأِينُ الدَّالَّةُ عَلَى مُوََاطَبَتِهِ ﷺ عَلَى تَرْكِ الصَّوْمِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

* وَلَوْ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فَعَلَ هَذَا الصَّوْمَ، لَتَوَافَرَتْ هِمَمُ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَدَوَاعِيهِمْ عَلَى نَقْلِهِ؛ فَحَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ الْبَتَّةَ، وَلَا حَدَّثَ بِهِ فِي مَجْمَعٍ أَبَدًا، عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هَذَا الصَّوْمَ الْمَرْغُومُ فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.^(١)

قُلْتُ: فَهَذِهِ السُّنَّةُ التَّرَكِيَّةُ، تَدْخُلُ تَحْتَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَيَحْصُلُ بِهَا مَعْرِفَةُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٥٨].

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» (ج ٣ ص ٣٢٤): (فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ الْعُمْرَةَ لِلْعُمْرَةِ»؛ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ وَهُوَ فِي مَكَّةَ، أَنْ يُكْثِرَ مِنَ التَّرَدُّدِ إِلَى الْجِلِّ لِيَأْتِيَ بِعُمْرَةٍ، لِمَاذَا؟؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ التَّرَكِيَّةَ، كَالسُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ، فَمَا دَامَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ.

* أَمَّا مَا يَفْعَلُهُ الْعَامَّةُ الْآنَ مِنْ كَوْنِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ إِلَى الْجِلِّ بِحَيْثُ يَصِلُ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِعُمْرَةٍ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَعُمْرَةٍ فِي آخِرِ النَّهَارِ فَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ). اهـ.

(١) وَكَانَ هَذَا الْمُتَلَدُّ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَصَحَابَتَهُ الْكِرَامَ، لَمْ يَعْلَمُوا بِهَذَا الصَّوْمِ، وَعَلِمَهُ هُوَ!.

* فَيَا لُكْعَ بْنَ لُكْعٍ: فَهَلِ النَّبِيُّ ﷺ وَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ لَمْ يَعْلَمُوا بِهَذَا الصَّوْمِ، وَتَعَلَّمَهُ أَنْتَ، وَالْعَامَّةُ الْجَهْلَةُ:

﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [سُورَةُ ص: ٥].

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته: (الْفَرْقُ بَيْنَ السُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَالسُّنَّةِ التَّرَكِّيَّةِ: وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْإِصْطِلَاحِ أَعْرَفُ أَنَّهُ غَرِيبٌ، وَلَا غَرَابَةَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّنا نَعِيشُ فِي غُرْبَةٍ عَجِيبَةٍ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْبُعْدِ عَنِ فِقْهِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

* أَقُولُ: وَذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَ السَّلَفِ الْأَوَّلِينَ: مِنَ الصَّحَابَةِ الْمُؤَقَّرِينَ الْمُمَجِّدِينَ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ رضي الله عنه صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، كَانَ يَقُولُ تَأْيِيدًا لِمَا قُلْنَا: أَنفَاءً، مِنْ أَنَّ السُّنَّةَ قَدْ تَكُونُ تَرَكَيبِيَّةً؛ أَي: تَرَكَهَا الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم، وَمَا فَعَلَهَا، فَتَنْحُنُّ لَا نَفْعَ لَهَا، وَلَوْ كَانَ مَظْهَرُهَا مَظْهَرَ عِبَادَةٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ، بَلْ قَدْ تَكُونُ هِيَ حَقِيقَةً عِبَادَةً فِي ذَاتِهَا، فَتَنْحُنُّ نَفْعًا كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، نَجْهَرُ فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ جَهَرَ، وَنُسِرُ حَيْثُ أَسْرَسَ، لِأَنَّ الرَّسُولَ صلى الله عليه وسلم تَرَكَ^(١). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته: (نَحْنُ نَتَعَبَّدُ بِاتِّبَاعِ سُنَّةِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم، فِي سُنَّتِهِ الْفِعْلِيَّةِ، كَذَلِكَ: نَتَعَبَّدُ فِي اتِّبَاعِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم فِي سُنَّتِهِ التَّرَكِّيَّةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ السُّنَّةَ الَّتِي تَرَكَهَا الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم، لَوْ كَانَ فِي فِعْلِهَا خَيْرٌ، لَفَعَلَهُ الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم، مِنْ جِهَةٍ، ثُمَّ لَا قَتَدَتْ بِهِ الْأُمَّةُ، وَسَلَفُ الْأُمَّةِ، مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهَذِهِ أَمِثَلُهَا كَثِيرَةٌ، وَكَثِيرَةٌ جِدًّا، مِنْ أَشْهَرِهَا: تَرَكَ الرَّسُولُ صلى الله عليه وسلم الْأَذَانَ لِصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، وَتَرَكَ الْأَذَانَ لِصَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَصَلَاةِ الْكُسُوفِ وَالْخُسُوفِ^(٢). اهـ.

(١) شَرِيْطُ: «سِلْسِلَةُ الْهُدَى وَالنُّورِ»، رَقَمَ: (٦٥٠).

(٢) شَرِيْطُ: «سِلْسِلَةُ الْهُدَى وَالنُّورِ»، رَقَمَ: (١٣٤).

قُلْتُ: فَاللَّهُ تَعَالَى، أَوْجَبَ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ أَنْ يُبَيِّنَ الشَّرْعَ، إِمَّا بِالْقَوْلِ، وَإِمَّا بِالْفِعْلِ، وَبَيَّنَ هَذَا التَّرَكُّ لِلصَّوْمِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، حَصَلَ بِفِعْلِهِ ﷺ، فَوَجَبَ تَرْكُ هَذَا الصَّوْمِ.^(١)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» (ص ٥١٥): (قَوْلُهُ: «فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ»، فَيَجِبُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ، أَنْ يُبَيِّنَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ٢٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٦٧]؛ فَإِذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فِعْلًا مَشْرُوعًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ، فَإِذَا بَيَّنَّهُ بِالْقَوْلِ، أَوْ الْفِعْلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، حَصَلَ الْمَقْصُودُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٩٢)؛ بَابُ: الْاِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الْمُرْقَانُ: ٧٤].

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ أَنْ تَمْتَلِئَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَعَلَهُ الرَّسُولُ ﷺ، بِتَرْكِ ذَلِكَ الصَّوْمِ، لِأَنَّهُ ﷺ تَرَكَهُ، فَإِنْ خَالَفَتْ، وَفَعَلْتَ ذَلِكَ الصَّوْمَ، فَلَسْتَ بِمُتَأَسِّ بِالرَّسُولِ ﷺ.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» (ص ٥٢٧): (فَائِدَةٌ: النَّاسِيُّ فِعْلُكَ، كَمَا فَعَلَ لِأَجْلِ أَنَّهُ فَعَلَ: صَحِيحٌ، فَالنَّاسِيُّ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٢١]؛ هُوَ أَنْ تَفْعَلَ الشَّيْءَ لِأَنَّهُ ﷺ فَعَلَ، فَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا، لِأَنَّكَ إِذَا شَعَرْتَ هَذَا الشُّعُورَ، فَانْتَ

(١) وَوَجَبَ عَلَى الْعَالِمِ أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ تَرْكُ الصَّوْمِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَهُ.

مُتَّبِعٌ لَهُ تَمَامًا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٣١]. اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١ ص ٢٨٠): (وَذَلِكَ: لِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَعَلَ؛ فَإِذَا فَعَلَ فِعْلًا عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ شَرَعَ لَنَا أَنْ نَفْعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ، وَإِذَا قَصَدَ تَخْصِيصَ مَكَانٍ، أَوْ زَمَانٍ بِالْعِبَادَةِ خَصَّصْنَاهُ بِذَلِكَ). اهـ.

* يَا مَعْشَرَ الْمُقَلِّدَةِ، أَخْبِرُونِي عَنْ هَذَا الصَّوْمِ فِي أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ، وَالَّذِي تَدْعُونَ الْجَهْلَةَ إِلَيْهِ: أَشَيْءٌ دَعَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ فَعَلَهُ، لَا.

* وَهَلْ هُوَ شَيْءٌ دَعَا إِلَيْهِ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ فَعَلُوهُ فِي الدِّينِ، لَا.
* وَكَأَيْسَ يَخْلُو أَنْ تَقُولُوا: إِنَّكُمْ عَلِمْتُمْ بِهَذَا الصَّوْمِ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَا صَحَابَتُهُ الْكِرَامُ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِلَا شَكٍّ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٢٩٠): (فَإِنَّ تَرْكَهُ ﷺ: سُنَّةٌ، كَمَا أَنَّ فِعْلَهُ سُنَّةٌ^(٢))، فَإِذَا اسْتَحَبَبْنَا فِعْلَ مَا تَرَكَهُ كَانَ نَظِيرُ اسْتِحْبَابِنَا: تَرَكَ مَا فَعَلَهُ، وَلَا فَرَقَ). اهـ.

(١) وَأَنْظُرُ: «السَّرِيعة» لِلْأَجْرِيِّ (ص ٦٣).

(٢) فَلِسُنَّةِ التَّرْكِ: أَثَرٌ وَاضِحٌ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الدِّينِ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ١ ص ٣٦٥): (لِأَنَّ تَرْكَ الْعَمَلِ بِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَمِيعِ عُمُرِهِ، وَتَرَكَ السَّلْفُ الصَّالِحُ لَهُ عَلَى تَوَالِي أَرْبَعِينَ مِائَةً؛ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ نَصٌّ فِي التَّرْكِ، وَإِجْمَاعٌ مِنْ كُلِّ مَنْ تَرَكَ؛ لِأَنَّ عَمَلَ الْإِجْمَاعِ كَنَصِّهِ). اهـ.

وَمِنْهُ: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اقتضاء الصراط المستقيم» (ج ٢ ص ٦١٥): (فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَفْعَلْهُ السَّلْفُ، مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِي لَهُ، وَعَدَمِ الْمَانِعِ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ هَذَا خَيْرًا، مَحْضًا، أَوْ رَاجِحًا: لَكَانَ السَّلْفُ أَحَقَّ بِهِ مِنَّا، فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَشَدَّ مَحَبَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَعْظِيمًا لَهُ مِنَّا، وَهُمْ عَلَى الْخَيْرِ أَحْرَصُ.

* وَإِنَّمَا كَمَالَ مَحَبَّتِهِ، وَتَعْظِيمِهِ فِي مُتَابَعَتِهِ، وَطَاعَتِهِ، وَاتِّبَاعِ أَمْرِهِ، وَإِحْيَاءِ سُنَّتِهِ، بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَنَشْرِ مَا بُعِثَ لَهُ، وَالْجِهَادِ عَلَى ذَلِكَ، بِالْقَلْبِ، وَالْيَدِ، وَاللِّسَانِ، فَإِنَّ هَذِهِ طَرِيقَةُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ). اهـ.

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِيَمَا تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَتَرَكَهُ صَحَابَتُهُ الْكِرَامُ مِنْ بَعْدِهِ ﷺ، وَالتَّابِعُونَ الْأَفْضَلُ.

* فَهَذَا الصَّوْمُ الْمَرْعُومُ، لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَهُوَ بَدْعَةٌ فِي الدِّينِ.

قُلْتُ: فَكُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْ بِهَا الرَّسُولُ ﷺ، وَأَصْحَابُهُ ﷺ، فَلَا تَتَعَبَّدُوا بِهَا، لِأَنَّهَا
 بَدْعَةٌ، فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا مَعْشَرَ الْمُقَلِّدَةِ، وَخُذُوا طَرِيقَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي الدِّينِ.^(١)
 فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: (إِنَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ
 هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَإِنَّ مَا تُوَعَّدُونَ لَأْتِ، وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ).^(٢)
 وَعَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ قَالَ: (يَا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا، فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا
 بَعِيدًا، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا).^(٣)

* وَكَتَبَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْأَلُهُ عَنِ الْقَدْرِ، فَكَتَبَ: (أَمَّا
 بَعْدُ، أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالْإِقْتِصَادِ فِي أَمْرِهِ، وَاتَّبَاعِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَتَرْكِ مَا أَحْدَثَ
 الْمُحَدِّثُونَ بَعْدَ مَا جَرَتْ بِهِ سُنَّتُهُ، وَكُفُوا مُؤْتَنَةً، فَعَلَيْكَ بِلُزُومِ السُّنَّةِ فَإِنَّهَا لَكَ - بِإِذْنِ
 اللَّهِ - عِصْمَةٌ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعِ النَّاسُ بَدْعَةً إِلَّا قَدْ مَضَى قَبْلَهَا مَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهَا أَوْ عِبْرَةٌ
 فِيهَا، فَإِنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا سَنَّهَا مَنْ قَدْ عَلِمَ مَا فِي خِلَافِهَا مِنَ الْخَطَا وَالزَّلَلِ وَالْحُمُقِ
 وَالتَّعَمُّقِ، فَارْضَ لِنَفْسِكَ مَا رَضِيَ بِهِ الْقَوْمُ لِأَنْفُسِهِمْ، فَإِنَّهُمْ عَلَى عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبِبَصَرٍ
 نَافِذٍ كَفُّوا، وَهُمْ عَلَى كَشْفِ الْأُمُورِ كَانُوا أَقْوَى، وَبِفَضْلِ مَا كَانُوا فِيهِ أَوْلَى، فَإِنْ كَانَ

(١) انظر: «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع» للسُّبُوطِيِّ (ص ٦٢)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية
 (ج ٢ ص ٣٩٠ و ٧١٨)، و«الشريعة» للأجري (ص ٦٣)، و«الحوادث والبدع» للطُّرُوشِيِّ (ص ١٧٤)،
 و«الإعتصام» للشَّاطِئِيِّ (ج ١ ص ٣٦٥).

(٢) أخرجُه البخاريُّ في «صحيحه» (ج ١٣ ص ٢٤٩).

(٣) أخرجُه البخاريُّ في «صحيحه» (ج ١٣ ص ٢٥٠).

الْهُدَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ لَقَدْ سَبَقْتُمُوهُمْ إِلَيْهِ، وَلَكِنْ قُلْتُمْ إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَهُمْ مَا أَحَدَثَهُ إِلَّا مَنْ
اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، وَرَغِبَ بِنَفْسِهِ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ السَّابِقُونَ، فَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ بِمَا يَكْفِي،
وَوَصَفُوا مِنْهُ مَا يَشْفِي، فَمَا دُونَهُمْ مِنْ مَقْصَرٍ، وَمَا فَوْقَهُمْ مِنْ مَحْسَرٍ^(١)، وَقَدْ قَصَرَ قَوْمٌ
دُونَهُمْ فَجَفَوْا، وَطَمَحَ عَنْهُمْ أَقْوَامٌ فَعَلَوْا^(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّرْطُوشِيُّ رحمته فِي «الْحَوَادِثِ وَالْبِدَعِ» (ص ٧٤)؛ فِي إِبْطَالِهِ لِبَعْضِ
الْبِدَعِ: (وَلَوْ كَانَ هَذَا لَشَاعَ وَانْتَشَرَ، وَكَانَ يَضْبِطُهُ طَلَبَةُ الْعِلْمِ، وَالْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ،
فَيَصِلُ ذَلِكَ إِلَى عَصْرِنَا، فَلَمَّا لَمْ يُنْقَلْ هَذَا عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَقَدُ عِلْمُهُ، وَلَا مِمَّنْ هُوَ فِي
عَدَادِ الْعُلَمَاءِ، عَلِمَ أَنَّ هَذِهِ حِكَايَةُ الْعَوَامِّ^(٣)، وَالْغَوْغَاءِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «اِقْتِضَاءِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» (ج ٢
ص ٧٩٨)؛ فِي إِنْكَارِهِ لِبَعْضِ الْبِدَعِ: (وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا مَشْرُوعًا مُسْتَحَبًّا يُثِيبُ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ، لَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْلَمَ النَّاسِ بِذَلِكَ، وَلَكَانَ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ ذَلِكَ، وَلَكَانَ
أَصْحَابُهُ ﷺ أَعْلَمَ بِذَلِكَ، وَأَرْغَبَ فِيهِ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ.

(١) الْمُرَادُ: الْإِفْرَاطُ، وَالتَّفْرِيطُ، يَكُونُ صَاحِبُهُ عَلِيًّا غَيْرِ هُدَى مُسْتَقِيمٍ.

(٢) أَنْتَرُ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٧ ص ٢٣)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٢٣٤).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) وَهَذَا مِثْلُ: حِكَايَةِ صَوْمِ الْعَشْرِ الْأَوَّلِيِّ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ حِكَايَةٌ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْعِلْمِ، وَهُوَ مِنْ
فَصِيلَةِ الْعَوَامِّ.

* فَلَمَّا لَمْ يَكُونُوا يَلْتَفِتُونَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ مِنَ الْبِدْعِ الْمُحَدَّثَةِ، الَّتِي لَمْ يَكُونُوا يَعُدُّونَهَا: عِبَادَةً، وَقُرْبَةً، وَطَاعَةً، فَمَنْ جَعَلَهَا عِبَادَةً، وَقُرْبَةً وَطَاعَةً، فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، وَشَرَعَ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ.

* وَسُئِلَ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ٥٤٩)؛ عَنْ بَعْضِ الْمُحَدَّثَاتِ، فَقَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ: هَذِهِ بَدْعَةٌ، لَا يَشُكُّ فِيهَا أَحَدٌ، وَلَا يَرْتَابُ فِي ذَلِكَ، وَيَكْفِي أَنَّهَا لَمْ تُعْرَفْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا فِي زَمَنِ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا أَصْلُ فِي الدِّينِ، أَنَّ تَرْكَ النَّبِيِّ ﷺ، قَدْ تَقْتَرَنُ بِهِ قَرَائِنٌ تَجْعَلُ مِنْ هَذَا التَّرْكِ حُجَّةً قَاطِعَةً؛ فَيَتَعَيَّنُ إِذْ ذَاكَ مُتَابَعَتُهُ ﷺ فِي هَذَا التَّرْكِ. * وَأَقْرَبُ هَذِهِ الْقَرَائِنُ، أَنَّ يَقْتَرَنَ بِتَرْكِهِ ﷺ، تَرْكُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ. ^(١)

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ اتَّفَقَ عَلَى تَرْكِهَا الرَّسُولُ ﷺ، وَسَلَفُ الْأُمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ، فَهِيَ بِلا شَكٍّ بَدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ لَيْسَتْ مِنَ الدِّينِ. * فَإِذَا تَوَاطَأَ النَّبِيُّ ﷺ، وَسَلَفُ الْأُمَّةِ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى تَرْكِ عِبَادَةٍ، فَهَذَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّهَا بَدْعَةٌ.

قُلْتُ: فَمَا هُوَ الْمَانِعُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَكَذَا الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

(١) فَتْرُكُ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَمْرِ الصَّوْمِ مِنْ أَوَّلِ ذِي الْحِجَّةِ، يُدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ تَرْكِهِ، وَعَدَمِ سُنِّيَّتِهِ فِي الدِّينِ.

* فَلَمْ يَمْنَعَهُمْ عَنْ فِعْلِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ: مَانِعٌ، وَلَمْ يَشْغَلْهُمْ عَنْ بَيَانِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ: شَاغِلٌ، مِمَّا يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذَا الصَّوْمَ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ، فَيَجِبُ تَرْكُهُ.^(١)

* وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ تَرَكَ فِعْلَهَا السَّلْفُ الصَّالِحُ، مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ بِدْعَةً فِي الدِّينِ.

وَمِنْهُ: قَالَ الْفَقِيهُ الْعَزُزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رحمته الله فِي «التَّرغِيبِ عَنِ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ الْمُؤْضُوعَةِ» (ص ٩): (وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ابْتِدَاعِ هَذِهِ الصَّلَاةِ^(٢))، أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ هُمْ: أَعْلَامُ الدِّينِ، وَأُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ، مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِي التَّابِعِينَ، وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ دَوَّنَ الْكُتُبَ فِي الشَّرِيعَةِ مَعَ شِدَّةِ حِرْصِهِمْ عَلَى تَعْلِيمِ النَّاسِ الْفَرَائِضَ، وَالسُّنَنَ، لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَلَا دَوَّنَهَا فِي كِتَابِهِ، وَلَا تَعَرَّضَ لَهَا فِي مَجَالِسِهِ.

* وَالْعَادَةُ تَحِيلُ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ هَذِهِ: سُنَّةٌ، وَتَعْبِيبُ عَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ: أَعْلَامُ الدِّينِ، وَقُدُورَةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُمْ: الَّذِينَ إِلَيْهِمُ الرَّجُوعُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ، وَالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ. اهـ.

(١) إِذْ لَوْ أَنَّ هَذَا الصَّوْمَ ثَبَتَ فِي الشَّرْعِ، لَفَعَلُوهُ، وَكَانُوا أَحَقَّ بِالسَّبْقِ بِالْعَمَلِ بِهِ.

(٢) يَعْنِي: صَلَاةَ الرَّغَائِبِ الْمُبْتَدَعَةِ.

وَهِيَ: اثْنَا عَشْرَةَ رَكْعَةً، تُصَلَّى بَيْنَ الْعِشَائِينَ، لَيْلَةَ أَوَّلِ جُمُعَةٍ فِي شَهْرِ رَجَبٍ، بِكَيْفِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، يَفْضَلُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِسَلِيمَةٍ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ مَرَّةً، وَسُورَةَ الْقَدْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَرَّةً.

انظر: «الإبتداع في مَصَارِّ الإبتداع» لابن مَحْفُوظٍ (ص ٥٨).

قُلْتُ: فَاسْتَدَلَّ الْفَقِيهُ الْعَزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، فِي إِنْكَارِ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ، وَبَيَانَ
بِدْعِيَّتِهَا عَلَى قَاعِدَةٍ: تَرَكَ السَّلَفُ الصَّالِحُ لَهَا. ^(١)

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ١٧٢): (فَأَمَّا مَا تَرَكَهُ
- يَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ - مِنْ جِنْسِ الْعِبَادَاتِ، مَعَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَفَعَلَهُ، أَوْ أَذِنَ فِيهِ،
وَلَفَعَلَهُ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ فَيَجِبُ الْقَطْعُ: بِأَنَّ فِعْلَهُ بِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ^(٢))، وَيَمْتَنِعُ
الْقِيَاسُ فِي مِثْلِهِ). اهـ.

* وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ لِكُلِّ ذِي بَصِيرَةٍ أَنَّ الْعَمَلَ بِالسُّنَّةِ التَّرَكِيَّةِ أَمْرٌ مُتَعَيِّنٌ شَرْعًا، وَهُوَ
ضَرُورَةٌ دِينِيَّةٌ، لَا بُدَّ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَيْهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِحْتِجَاجَ بِسُنَّةِ التَّرَكِ، مَبْنِيٌّ عَلَى أَدِلَّةٍ
ثَابِتَةٍ رَاسِخَةٍ.

* وَأَضْفُفْ إِلَى ذَلِكَ: كَمَالَ هَذَا الدِّينِ، وَاسْتِغْنَاءَهُ التَّامَّ عَنِ زِيَادَاتِ الْجَاهِلِينَ،
وَاسْتِدْرَاكَاتِ الْمُسْتَدْرِكِينَ، فَقَدْ أَتَمَّ اللهُ تَعَالَى هَذَا الدِّينَ، فَلَا يُنْقِضُهُ أَبَدًا، وَرَضِيَهُ فَلَا
يَسْخَطُهُ أَبَدًا. ^(٣)

قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ
الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣].

(١) وَأَنْظُرْ: «الْإِبْتِدَاعُ فِي مَضَارِّ الْإِبْتِدَاعِ» لِابْنِ مَحْفُوظٍ (ص ٥٨).

(٢) فَتَعَدُّ السُّنَّةَ التَّرَكِيَّةَ، قَاعِدَةً بَلِيغَةً الْأَثَرِ فِي إِبْطَالِ الْبِدْعِ، وَالرَّدِّ عَلَى الْمُبْتَدِعِ.

(٣) وَأَنْظُرْ: «سُنَّةُ التَّرَكِ» لِلْجِزَانِيِّ (ص ٧٨).

وَعَنْ الْعَرَبِاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (وَإِنَّمَا اللَّهُ لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ لَيْبُهَا وَنَهَارُهَا سَوَاءٌ، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ).^(١)

قُلْتُ: وَبَيْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم هَذَا الدِّينِ، وَقَامَ بِوَأَجِبِ التَّبْلِيغِ خَيْرٌ قِيَامٍ، فَلَمْ يَتْرِكْ أَمْرًا مِنْ أُمُورِ هَذَا الدِّينِ: صَغِيرًا كَانَ، أَوْ كَبِيرًا؛ إِلَّا بَلَّغَهُ لِأُمَّتِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧].

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رحمته الله فِي «شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» (ص ٥٠٢): (وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبَلِّغَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا وَهُوَ صَادِقٌ). اهـ.

* إِذَا فَعَدَمُ الْإِحْتِجَاجِ، بِسُنَّةِ التَّرْكِ، وَإِهْدَارِ الْعَمَلِ بِهَا، وَالْغَفْلَةِ عَنْهَا: يَلْزَمُ مِنْهُ الْوُقُوعُ فِي مَفَاسِدَ شَرْعِيَّةٍ، وَمَحَازِيرَ دِينِيَّةٍ، فَمِنْ ذَلِكَ:

الْمَفْسَدَةُ الْأُولَى: الْقَوْلُ بِعَدَمِ قِيَامِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم، بِوَأَجِبِ التَّبْلِيغِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ صلى الله عليه وسلم لَمْ يُعَلِّمْ أُمَّتَهُ بَعْضَ الدِّينِ.

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٣)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٢٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٩٦)، وَفِي «الْمَدْخَلِ إِلَى الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٥٥)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ٤٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١٨ ص ٢٤٧)، وَفِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٢٠١٧)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٢٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ص ٤٨٢)، وَالْمَخْلَصُ فِي «سَبْعَةِ مَجَالِسٍ مِنْ أَمَالِيهِ» (ج ٤ ص ١٦٤)، وَالزَّنْجَانِيُّ فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ فَوَائِدِهِ» (ص ٥٠).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

الْمَفْسَدَةُ الثَّانِيَةُ: الْقَوْلُ بِضِيَاعِ بَعْضِ الدِّينِ، وَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ فَعَلَ هَذِهِ الْعِبَادَةَ وَبَلَّغَهَا لِلْأُمَّةِ، لَكِنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ: كَتَمُوا نَقْلَ ذَلِكَ.

الْمَفْسَدَةُ الثَّلَاثَةُ: فَتْحُ بَابِ الْإِبْتِدَاعِ، وَالْإِحْدَاثِ فِي الدِّينِ عَامَّةً، وَفِي بَابِ الْعِبَادَاتِ خَاصَّةً، دُونَ قَيْدٍ، وَلَا شَرْطٍ.^(١)

الْمَفْسَدَةُ الرَّابِعَةُ: الْإِفْتَاءُ فِي الدِّينِ بِأَحَادِيثِ الْعُمُومِ، وَتَرْكُ أَحَادِيثِ الْخُصُوصِ، وَفِي هَذَا مِنَ الْمَفْسَدَةِ مَا فِيهَا، بَلْ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، مِنَ الْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الْحَاقَّةُ: ٤٤-٤٧].



(١) وَأَنْظَرُ: «سُنَّةُ التَّرْكِ» لِلْجِزَانِيِّ (ص ٧٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ، لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، خَاصَّةً يَوْمَ عَرَفَةَ، وَقَدْ جَزَمَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِذَلِكَ، وَهِيَ أَعْلَمُ النَّاسِ؛ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَيَكُونُ حُجَّةً شَرْعِيَّةً، وَهُوَ إِجْمَاعٌ^(١)، وَقَدْ اقْتَدَى الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِهِ ﷺ، فَلَمْ يَصُومُوا الْعَشْرَ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لِتَطْبِيقِهِمْ لِّلسُّنَّةِ التُّرْكِيَّةِ، الَّتِي جَهِلَهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ؛ خَاصَّةً الْمُقَلِّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ مِنْهُمْ

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ). يَعْنِي:

الْأَيَّامَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَى مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

(١) وَقَدْ اشْتَهَرَ هَذَا الْحَدِيثُ؛ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْ أَحَدٍ إِنْكَارُهُ، فَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ فِي عَدَمِ الصَّوْمِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَهُوَ أَيْضًا حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، مِنْ فِعْلِهِ ﷺ فِي عَدَمِ الصَّوْمِ فِي هَذِهِ الْعَشْرِ، وَيُقَدَّمُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَيَخْصُصُ بِهِ الْعُمُومَ فِي حَدِيثِ: ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فِي «فَضْلِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ» فِيهَا، بَتْرَكِ الصَّوْمِ فَقَطُّ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ.

* إِذَا؛ فَهَذَا النُّقْلُ مِنْ صَحَابِيَّةٍ اشْتَهَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَيَكُونُ حُجَّةً شَرْعِيَّةً، وَهُوَ إِجْمَاعٌ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أُصُولِ السُّنَّةِ» (ص ٥): «أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ بَدْعٍ فِيهَا ضَلَالَةٌ». اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ الْجِصَّاصُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٣): (الْقَوْلُ إِذَا ظَهَرَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاسْتِفَاضَ، وَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنْهُمْ مُخَالَفٌ فَهُوَ إِجْمَاعٌ وَحُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ). اهـ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٥٦)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٨٧٢)، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٠٥)،
وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٢)، وَالسَّرَّاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ق / ٩٩ / ط)، وَأَبُو
الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٧٣٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣
ص ٤١)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٠٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١٧٩٣)،
وَفِي «شَمَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٢ ص ٤٨١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤
ص ٢٨٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٨٣) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ
إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ).^(١)
وَأَخْرَجَهُ الْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ص ٢٧٦) مِنْ طَرِيقِ الْفُرَاتِ الرَّقِّيِّ عَنِ
الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
صَائِمًا أَيَّامَ الْعَشْرِ قَطُّ).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) فَأَيَّامُ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ تَشْمَلُ يَوْمَ عَرَفَةَ؛ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي الْحَدِيثِ.

انظر: «لَطَائِفُ الْمَعَارِفِ» لابن رَجَبٍ (ص ٣٩٨).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٨٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٢) مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٨٧٤) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٠٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٨١٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ١٢٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٢٠): (هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ). اهـ

* ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ أَصَحُّ، وَأَوْصَلَ إِسْنَادًا.^(١)

(١) يَعْنِي: مِنَ الرَّوَايَةِ الْمُرْسَلَةِ الْآتِي دُرُّهَا قَرِيبًا.

فَقَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٢١): (وَقَدْ اخْتَلَفُوا عَلَى

مَنْصُورٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ، وَأَوْصَلَ إِسْنَادًا). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ

مَنْصُورٍ).^(١)

وَحَدِيثُ مَنْصُورٍ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٢٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي

الْأَحْوَصِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٧ ص ٢٠١):

(رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَهَ عَنْ مَنْصُورٍ مُتَّصِلَةٌ صَحِيحَةٌ لِإِسْنَادِ، فَهِيَ تُؤَكِّدُ أَصْحَابَةَ رِوَايَةِ

الْأَعْمَشِ). اهـ

قُلْتُ: لَأَنَّ فِيهَا مُتَابَعَةً مَنْصُورٍ لِلْأَعْمَشِ.^(٢)

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤١)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ»

(١٥٠٦) مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرِ صَائِمًا فِي

الْعَشْرِ قَطُّ)، هَكَذَا مُرْسَلًا.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ١٢١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْعِلَلُ» لابنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٢ ص ٧١).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٢ ص ٧٣٥) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثْتُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ قَطُّ).

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٧٨).

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٠٣): (وَرَوَى الثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرِ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ)، وَرَوَى أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ الْأَسْوَدِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا عَلَى مَنْصُورٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ، وَأَوْصَلُ إِسْنَادًا).^(١) اهـ

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ: (الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَنْصُورٍ). اهـ

* وَقَدْ ذَكَرَ مِثْلَ كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ: أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُمَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ٧١).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: اخْتِلَافَ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَالْأَعْمَشُ كَمَا سَبَقَ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ، مُتَّصِلًا مَرْفُوعًا، وَرَوَى مَنْصُورُ الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا، وَمُتَّصِلًا.

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُقْبَلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْلِيلِهِ عَلَى التَّبَعِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ص ٥٣١): (فَالظَّاهِرُ هُوَ مَا رَجَحَهُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِكَوْنِ الْأَعْمَشِ أَحْفَظَ لِحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ). اهـ

* وَلَمْ يَرْجِحِ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ عَلَى الْآخِرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ

يَرْجِحُ الْإِرْسَالَ. ^(١)

حَيْثُ قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته فِي «التَّبَعِ» (ص ٥٢٩): (وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ

حَدِيثَ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ: مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ).

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ: (وَخَالَفَهُ مَنْصُورٌ: رَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا). اهـ

وَقَدْ صَرَّحَ بِتَرْجِيحِهِ لِلإِرْسَالِ فِي كِتَابِهِ «العِلَلِ» (ج ٥ ص ١٢٩)؛ مُجِيبًا عَنْ

سُؤَالٍ وُجِّهَ إِلَيْهِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: (يُرْوَاهُ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ

الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنِ الْأَعْمَشِ فِيمَا حَدَّثَ بِهِ

عَنْهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَزَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَالْقَاسِمُ بْنُ

مَعِينٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ.

* وَاخْتَلَفَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَرَوَاهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ كَذَلِكَ.

* وَتَابَعَهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ حُمَيْدُ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ،

عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ.

* وَحَدَّثَ بِهِ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ: يُعْرَفُ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ النُّعْمَانِ عَنْ

مُحَمَّدِ بْنِ مِنْهَالِ الضَّرِيرِ عَنِ يَزِيدَ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ مَنْصُورٍ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ

عَائِشَةَ.

* وَتَابَعَهُ مَعْمَرُ بْنُ سَهْلٍ الْأَهْوَازِيُّ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ عَنِ الثَّوْرِيِّ.

(١) وَأَنْظَرُ: «تَعْلِيقُ الشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ رحمته عَلَى التَّبَعِ» (ص ٥٣٠).

وَالصَّحِيحُ: عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثْتُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،
وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ مَنْصُورٍ مُرْسَلًا: مِنْهُمْ: فَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، وَجَرِيرٌ. اهـ
* فَتَرَى الْحَافِظَ الدَّارِقُطَنِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا قَدْ رَجَّحَ الْإِرْسَالَ، وَاحْتَجَّ لِذَلِكَ بِأَنَّ
أَصْحَابَ مَنْصُورٍ قَدْ رَوَوْهُ مُرْسَلًا.

* وَلَكِنَّ الْأَخْتِلَافَ بَيْنَ الْأَعْمَشِ، وَمَنْصُورِ الْحَقِّ فِيهِ: أَنَّ الْوَصْلَ الَّذِي رَوَاهُ
الْأَعْمَشُ، هُوَ الصَّوَابُ وَالرَّاجِحُ، كَمَا سَبَقَ ذَكَرُ ذَلِكَ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: رِوَايَةُ مَنْصُورِ الْمُتَّصِلَةِ السَّابِقَةَ عَنِ ابْنِ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٢٦).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٧ ص ٢٠١):

(رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ مَنْصُورٍ مُتَّصِلَةٌ صَحِيحَةٌ الْإِسْنَادِ، فَهِيَ تُؤَكِّدُ أَصْحَابَةَ رِوَايَةِ
الْأَعْمَشِ). اهـ

قُلْتُ: لِأَنَّ فِيهَا مُتَابَعَةً مَنْصُورٍ لِلْأَعْمَشِ.

* إِذْنُ فَالرَّاجِحُ هُوَ الْوَصْلُ.

قُلْتُ: فَالْمَتْنُ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ الَّذِي اعْتَرَضَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطَنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّبَعِ

لِلدَّارِقُطَنِيِّ» (ص ٥٣١): (فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزَمُ الْإِعْتِرَاضُ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ الطَّرِيقَ

الْمُتَّصِلَةَ، وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ؛ كَمَا أَفَادَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ وَكِيعٍ). اهـ

وَأُورِدَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ٣٩٢) حَدِيثَ

عَائِشَةَ هَذَا، وَأُورِدَ عَلَيْهِ إِبْرَادَاتٌ غَيْرُ قَادِحَةٍ؛ كَمَا سَبَقَ، فَقَالَ: (وَقَدْ اخْتَلَفَ جَوَابُ

الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَأَجَابَ مَرَّةً؛ بِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ خِلَافَهُ، وَذَكَرَ حَدِيثَ

حَفْصَةَ، وَأَشَارَ عَلَى أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ عَائِشَةَ فَأَسْنَدَهُ الْأَعْمَشُ، وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ صَرِيحٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَالْيَوْمَ التَّاسِعَ مِنْهَا، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

فَقَوْلُهَا: (مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ)، يَتَعَدَّرُ تَأْوِيلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ مُطْلَقًا فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَعَلَى هَذَا مِمَّا جَاءَ أَنَّهُ مَا صَامَ ﷺ فِي جَمِيعِ الْعَشْرِ هُوَ الْأَصْلُ فَلَيْتَأَمَّلْ^(١).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ٣٩٢): (وَهَذَا الْجَمْعُ يَصِحُّ فِي رِوَايَةِ مَنْ رَوَى: (مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا الْعَشْرَ)، وَأَمَّا مَنْ رَوَى: (مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ)؛ فَيَبْعُدُ، أَوْ يَتَعَدَّرُ الْجَمْعُ فِيهِ). اهـ

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ لَمْ يَرْضَ الْإِمَامُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٤١٧) بِهَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ: لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُقْنِعَةٍ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (قَدْ تَأَمَّلْتُ الْحَدِيثَيْنِ، وَاتَّضَحَ لِي أَنَّ حَدِيثَ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِيهِ اضْطِرَابٌ^(٢))، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَصَحُّ مِنْهُ، وَالْجَمْعُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَبْعُدُ جِدًّا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ

(١) وَأَنْظُرْ: «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» لابنِ رَجَبٍ (ص ٣٩٢).

(٢) وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ مُضْطَرَّبٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٨٧) وَغَيْرُهُ.

وَأَنْظُرْ: «إِزْوَاءَ الْعَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَبْنَانِيِّ (ج ٤ ص ١١١).

العشر، وَيَخْفَى ذَلِكَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مَعَ كَوْنِهِ يَدُورُ عَلَيْهَا فِي لَيْلَتَيْنِ، وَيَوْمَيْنِ مِنْ كُلِّ تِسْعَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ سَوْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَقَرَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، فَكَانَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمَانِ، وَكِلْتَانِ مِنْ كُلِّ تِسْعٍ ^(١)، وَلَكِنَّ عَدَمَ صَوْمِهِ ﷺ الْعَشْرَ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ أَفْضَلِيَّةِ صِيَامِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ تَعَرَّضَ لَهُ أُمُورٌ تَشْغَلُهُ عَنِ الصَّوْمِ ^(٢). اهـ

قُلْتُ: وَقَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ بَازٍ رحمته الله: (وَلَكِنَّ عَدَمَ صَوْمِهِ ﷺ الْعَشْرَ... هَذَا فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، فَيَغْنِي عَنِ الاجْتِهَادِ.

فَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ، لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَتَقَاوَلَتَا حَتَّى اسْتَحَبَّتَا، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: أَخْرُجْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التَّرَابَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَتَصْنَعِينَ هَذَا؟» ^(٣).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي

(١) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِعِبَادَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا مَرُّ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ، كَمَا أَوْضَحَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رحمته الله.

(٢) وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ نَظَرٌ، لِثُبُوتِ النَّصِّ عَلَى خِلَافِهِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢١٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٣٦٤).

مَسْلَاخِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبِرْتُ، جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ، يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، مِمَّا يُؤَكِّدُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِي التَّرْغِيبِ فِي صَوْمِهِ غَيْرُ ثَابِتٍ عَنْهُ ﷺ.

وَهَذَا فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٢٣٧) بِأَنَّهُ قَالَ: (هَذَا^(٢)) يُشْعِرُ بِأَنَّ الصَّوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ مُعْتَادًا لَهُمْ فِي الْحَضَرِ^(٣)، وَكَانَ مَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ صَائِمٌ اسْتَنَّادَ إِلَى مَا أَلْفَهُ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَمَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ قَامَتْ عِنْدَهُ قَرِينَةٌ كَوْنُهُ مُسَافِرًا، وَقَدْ عُرِفَ نَهْيُهُ عَنْ صَوْمِ الْفَرَضِ فِي السَّفَرِ فَضْلًا عَنِ النَّفْلِ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا اجْتِهَادٌ فِي مَقَابَلَةِ النَّصِّ، فَإِذَا وَجِدَ النَّصُّ فَلَا رَأْيَ وَلَا اجْتِهَادًا، فَالْتَّقُلُ هُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ الْمُقَدَّمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فِي حَالِهِ مَا يُشْبَهُ التَّعَارُضَ.

* وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ نَصًّا صَرِيحًا لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٣٦٤).

(٢) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ رضي الله عنها بِقَوْلِهَا: (أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ....
الحدِيث).

(٣) وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم اجْتِهَادَاتٌ فِي بَعْضِ الْعِبَادَاتِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُمْ بِأَنَّهَا خَطَأٌ، وَذَلِكَ بَعْدَ تَبْيِينِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ ذَلِكَ، فَرَجَعُوا عَنْهَا، وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا الْأَمْرَ فِي كِتَابِي (العُقُودُ اللَّوْلُؤِيَّةُ فِي تَبْيِينِ رُجُوعِ السَّلَفِ عَنْ آرَائِهِمْ وَخَطِئِهِمْ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ الْفِقْهِيَّةِ)، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفَقِ» (ج ١ ص ٥٠٤): (بَابٌ فِي

سُقُوطِ الاجْتِهَادِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٧): (فَصَلُّ فِي

تَحْرِيمِ الْإِفْتَاءِ، وَالْحُكْمِ فِي دِينِ اللهِ بِمَا يُخَالِفُ النَّصُوصَ، وَسُقُوطِ الاجْتِهَادِ،
وَالْتَقْلِيدِ عِنْدَ ظُهُورِ النَّصِّ، وَذِكْرِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ). اهـ

وَبَوَّبَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ بَلْبَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمِصْرِيُّ الْحَنْفِيُّ، وَهُوَ مِنْ

أَيِّمَةِ الْحَنْفِيَّةِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِحْسَانِ» (ج ٨ ص ٣٧٢)؛ ذَكَرَ الْإِبَاحَةَ لِلْمَرْءِ تَرْكُ صَوْمِ
الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَإِنْ أَمِنَ الضَّعْفَ لِذَلِكَ.

* ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَامَ الْعَشْرَ قَطُّ).^(١)

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ،

فَوَجَبَ تَرْكُ هَذَا الصِّيَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّرْكَ، مِنْ السَّنَةِ التَّرْكِئَةِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٤ ص ١٠٢)؛ بَابٌ: فِي فِطْرِ الْعَشْرِ.

* ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَامَ الْعَشْرَ قَطُّ).^(٢)

قُلْتُ: وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ حَدِيثٌ: أَبِي

هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٧٦).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١٧٦).

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ يُؤَدِّنُ فِي النَّاسِ أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٢٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٤٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الدَّلِيلُ صَّرَبُهُ قَاضِيَةٌ لِلْمُجَوِّزِينَ لِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ حَجَّهُ فِي السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَقَدْ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه بِالنَّاسِ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي الْمَدِينَةِ فِي الْحَضَرِ، وَلَمْ يَكُنْ حَاجًّا، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ، غَيْرُ مَشْرُوعٍ صَوْمُهُ، وَلَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَصَامَهُ صلى الله عليه وسلم، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ؛ كَمَا فَعَلَ صلى الله عليه وسلم فِي أَمْرِهِ بِصَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ^(١)، وَغَيْرِهِ مِنْ صَوْمِ النَّفْلِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رحمته الله فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٤ ص ١٠): (فَلَمَّا كَانَ سَنَةً تِسْعَ أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَحُجَّ، ثُمَّ قَالَ: (إِنَّهُ يَحْضُرُ الْمُشْرِكُونَ فَيَطُوفُونَ عُرَاةً)^(٢)، فَبَعَثَ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه تِلْكَ السَّنَةَ أَمِيرًا عَلَى الْمَوْسِمِ لِيُقِيمَ لِلنَّاسِ الْحَجَّ ... فَسَارَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه أَمِيرًا عَلَى الْحَجِّ). اهـ

* فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه، هُوَ الْأَمِيرُ فِي الْحَجِّ لِسَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.^(٣)

(١) وَانظُرْ: «السَّرْحَ الْمُتَمِّعَ» لِسَيِّحِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ٧ ص ١٤).

(٢) فَمَنْعُوا بَعْدَ ذَلِكَ: (وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا).

(٣) ثُمَّ حَجَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي سَنَةِ عَشْرٍ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

* وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ ﷺ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ هَذَا الصَّوْمَ، لِذَلِكَ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ.

قُلْتُ: فَعَدَمُ ذِكْرِ الصَّوْمِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَلَوْ كَانَ ﷺ صَامَهُ لُنُقِلَ إِلَيْنَا، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يُنْقَلْ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ، وَمِثْلُ هَذَا يُحْفَظُ وَيُضَبَطُ، وَتَتَوَفَّرُ الْهِمَمُ، وَالِدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، فَلَوْ كَانَ قَدْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ لَذَكَرَ ذَلِكَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ.

قُلْتُ: فَالَّذِينَ وَصَفُوا صِفَةَ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُنْقَلُوا هَذَا الصَّوْمَ الْمَزْعُومَ^(١)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، أَنَّهُمْ تَحَرَّوْا صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّمَا عُمْدَةٌ مَنْ يَصُومُ يَوْمَ عَرَفَةَ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ، وَخِلَافُ السُّنَّةِ.

وَمِنْهُ: قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٣ ص ٤٨)؛ فِي عَدَمِ ثُبُوتِ التَّشْهَدِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ: (وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَقْوَالِهِ أَمْرٌ بِالتَّشْهَدِ بَعْدَ السُّجُودِ، وَلَا فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَلَقَّاةِ بِالْقَبُولِ؛ أَنَّهُ يَتَشَهَّدُ بَعْدَ السُّجُودِ؛ بَلْ هَذَا التَّشْهَدُ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ عَمَلٌ طَوِيلٌ بِقَدْرِ السَّجْدَتَيْنِ، أَوْ أَطْوَلُ، وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا يُحْفَظُ وَيُضَبَطُ، وَتَتَوَفَّرُ الْهِمَمُ، وَالِدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، فَلَوْ كَانَ قَدْ تَشَهَّدَ لَذَكَرَ ذَلِكَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ سَجَدَ،

(١) قُلْتُ: وَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ نَقَلُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْقَلُوا صَوْمَهُ ﷺ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْعَظِيمِ، فَهَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ

وَأَنْظُرُ: «الْفَتَاوَى» لابن تَيْمِيَّةٍ (ج ٢٣ ص ٤٨).

وَكَانَ الدَّاعِي إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ أَقْوَى مِنَ الدَّاعِي إِلَى ذِكْرِ السَّلَامِ ، وَذِكْرِ التَّكْبِيرِ عَنِ
الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ ، فَإِنَّ هَذِهِ أَقْوَالٌ خَفِيفَةٌ ، وَالتَّشْهُدَ عَمَلٌ طَوِيلٌ ، فَكَيْفَ يَنْقُلُونَ هَذَا ،
وَلَا يَنْقُلُونَ هَذَا؟! . اهـ

قُلْتُ: لَدَلِكَ فَقَدْ نَقَلَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ تَسْبِيحَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السُّجُودِ ، وَلَمْ يَنْقُلُوا
تَسْبِيحَهُ ﷺ فِي سُجُودِ السَّهْوِ ، فَكَيْفَ يَنْقُلُونَ هَذَا ، وَلَا يَنْقُلُونَ هَذَا؟! ، فَدَلَّ عَلَيَّ أَنَّ
تَسْبِيحَ سُجُودِ السَّهْوِ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ﷺ ، لَا مِنْ قَوْلِهِ ، وَلَا مِنْ فِعْلِهِ^(١) ، وَالسَّلَامُ .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٣ ص ٢٨١): (إِنْ تَعْلِيلُ
الْأَحْكَامِ بِالْخِلَافِ عِلَّةٌ بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، فَإِنَّ الْخِلَافَ لَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي
يُعَلِّقُ الشَّارِعُ بِهَا الْأَحْكَامَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَصْفٌ حَادِثٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ، وَلَكِنْ
يَسْلُكُهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، لِطَلَبِ الْإِحْتِيَاظِ) . اهـ

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَحَرَّرْ فِي السَّنَةِ؛ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، مَعَ أَنَّ
كَفَّارَةَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ أَعْظَمُ مِنْ كَفَّارَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ^(٢) ، فَهَلْ يُعْقَلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
يَتَحَرَّى صَوْمَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَأَجْرُهُ دُونَ أَجْرِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟! ، وَلَا يَتَحَرَّى هَذَا الْيَوْمَ

(١) قُلْتُ: فَكُلُّ مَا حَكَاهُ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ أَنَّهُمْ رَأَوْا النَّبِيَّ يَفْعَلُهُ فِي الْعِبَادَةِ دَخَلَ تَحْتَ الْأَمْرِ ، وَصَحَّ الِاسْتِدْلَالُ
بِهِ عَلَيَّ شَرْعِيَّتِهِ فِي الدِّينِ ، وَمَا لَمْ يَحْكِهِ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْأَمْرِ ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِدَلِيلٍ آخَرَ ، وَاللَّهُ
وَلِيُّ التَّوْفِيقِ .

(٢) وَهَذَا الْحَدِيثُ: يُعَلِّ حَدِيثُ: أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَقَدْ جَعَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي أُصُولِهِ مِنْ
«الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» ، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّهُ يَرَى الْقَوْلَ بِهِ ، دُونَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ .

الَّذِي أَجْرُهُ يُكْفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَالْبَاقِيَةَ!، فَهَذَا يَبْعُدُ بِلَا شَكٍّ، فَهَلْ أَنْتُمْ أَحْرَصُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ يَلْتَمِسُ فَضْلَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَشَهْرَ رَمَضَانَ). وَلَمْ يَذْكُرْ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ!، وَفِي رِوَايَةٍ: (مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَامَ يَوْمًا يَتَحَرَّى فَضْلَهُ عَلَى الْآيَامِ^(١) إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ؛ يَعْنِي: يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهَذَا الشَّهْرُ؛ يَعْنِي: شَهْرَ رَمَضَانَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَطْلُبُ فَضْلَهُ سِوَى رَمَضَانَ، إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٥١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٩٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٢٣)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ٢٠٤)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَدْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٢١٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٣٣)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٨٩)،

(١) فَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ فَضْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ عَلَى سَائِرِ الْآيَامِ؛ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، بَلْ نَفَى ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَامَ عَلَى سَبِيلِ التَّحَرِّيِّ فِي السَّنَةِ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ.

وَأَنْظُرْ: «تَهْذِيبَ الْأَثَارِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١ ص ٣٨٥ و ٣٨٦ - مُسْنَدُ عُمَرَ).

وَأَنْتَبِهْ؛ لِقَوْلِهِ: (صِيَامَ يَوْمٍ يَلْتَمِسُ فَضْلَهُ عَلَى غَيْرِهِ)، يَعْنِي: فَضِيلَةَ صَوْمِ: «يَوْمِ عَاشُورَاءَ»، فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْآيَامِ، فَأَيْنَ فَضِيلَةُ: صَوْمِ الْعَشْرِ الْأُولَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ!.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صِيَامَ: «يَوْمِ عَاشُورَاءَ» كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَمَّا صَوْمِ: «الْعَشْرِ» لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ، وَإِلَّا لَذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ، وَلَا اجْتِهَادَ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ.

وَفِي «شَمَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٢ ص ٤٧٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٨٧)،
 وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٨)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤
 ص ٢٨٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٨٦)، وَفِي «الْمَعْرِفَةِ» (ج ٦
 ص ٣٥٦)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ٤٣٧) وَالشَّافِعِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ص ٣١٥)،
 وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٧)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَضْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ»
 (ج ٢ ص ٤٠٢)، وَابْنُ الْبَحْتَرِيِّ فِي «الْأَمْالِي» (ص ١٦٩)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ
 فِي «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٢٥٩)، وَالْمَهْرَوَانِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُتَخَبَةِ» (ص ١٢١)،
 وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٧٥)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ»
 (ج ٢ ص ٧٤٤)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧)،
 وَالسُّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢١٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ»
 (ج ١١ ص ١٢٦ و ١٢٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ١٨٠)، وَالْمُخَلَّصُ
 فِي «الْمُخَلَّصِيَّاتِ» (ج ٢ ص ١٩) مِنْ طُرُقِ عَنِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ
 عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صِيَامَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَلْ

وَحَتَّى عِنْدَ الْأَنْبِيَاءِ فِي السَّابِقِ.^(١)

قُلْتُ: وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ، وَإِلَّا لَذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) أَنْظَرُ: «لَطَائِفَ الْمَعَارِفِ فِيمَا لِمَوَاسِمِ الْعَامِ مِنَ الْوِظَائِفِ» لابنِ رَجَبٍ (ص ٧٧).

* وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَحَرَّ فَضَلَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، بَلْ كَانَ يَطْلُبُ فَضَلَ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ، وَهَذَا نَصُّ صَرِيحٍ، وَلَا اجْتِهَادَ مَعَ وُجُودِ نَصٍّ.

قُلْتُ: وَالسَّلَفُ عَلَى هَذَا الْاِتِّبَاعِ؛ أَي: أَنَّهُمْ لَمْ يَتَحَرَّوْا إِلَّا صَوْمَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَطُّ، وَلَمْ يَأْمُرُوا إِلَّا بِهِ.

فَعَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِمَّنْ كَانَ بِالْكُوفَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ).

أثر صحيح

أَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢١٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٧٨٣٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٣١٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٢٣٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٨٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ١٥٠)، وَأَبُو ذَرِّ الْهَرَوِيُّ فِي «جُزْءٍ مِنْ فَوَائِدِ حَدِيثِهِ» (١١)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٨٩ - مُسْنَدُ عُمَرَ)، وَلَوْيْنُ فِي «جُزْئِهِ» (٤٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَطَالِبِ

الْعَالِيَةِ» (ج ١١ ص ١٤٦).

تَنْبِيْهُ:

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ سَمْعُونَ فِي «الْأَمْثَالِ» (ص ٨٩) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ يَحْيَى

بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: (مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ).

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِنِزَادَةِ «يَوْمَ عَرَفَةَ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ زَبَّانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ السُّلَمِيُّ يُخَالِفُ وَيُخْطِئُ، وَلَمَّا كَبُرَ صَارَ يَتَلَقَّنُ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؛ إِلَّا إِذَا تُوْبِعَ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مُخْتَلِطٌ.

انظُرِ: «السِّيَرُ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١١ ص ٤٣١)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٨٤).

قُلْتُ: فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

قُلْتُ: وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَفْضَلَ الصِّيَامِ، بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، صِيَامُ شَهْرِ مُحَرَّمٍ^(١)، وَلَمْ يَذْكَرْ صِيَامَ يَوْمِ عَرَفَةَ فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، مَعَ أَنَّ الْأَجْرَ الَّذِي ذَكَرَ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ أَعْظَمُ؛ لِأَنَّهُ يُكْفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَالسَّنَةَ الْبَاقِيَةَ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فِي الدِّينِ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَفْضَلُ الصِّيَامِ، بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ^(٢))، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَاةُ اللَّيْلِ).

(١) وَهَذَا الْحَدِيثُ: يُعْلَى حَدِيثُ: أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَقَدْ جَعَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أُصُولِهِ مِنْ «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، مِمَّا يُدَلُّ أَنَّهُ يَرَى الْقَوْلَ بِهِ، دُونَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ.

(٢) أَيُّ: بَعْدَ فَرِيضَةِ صَوْمِ رَمَضَانَ، فَأَفْضَلُ صَوْمِ النَّافِلَةِ، هُوَ شَهْرُ مُحَرَّمٍ، وَلَمْ يَقُلْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (صَوْمُ الْعَشْرِ الْأَوَّلِيِّ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ)، فَخَرَجَ الصَّوْمُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَذْكَرْ الصَّوْمَ فِيهَا.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٨١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٠١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٩٠٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٣ ص ٢٠٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٤٢ وَ ٣٤٤)، وَابْنُ الْبَخْتَرِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٦٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٩٦)، وَالخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ٣٣٩)، وَابْنُ عَيَّانَ فِي «الْعَيَّانِيَّاتِ» (ج ١ ص ٢١٥)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١١٠٣)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١٧٨٨)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٦ ص ٣٠٦)، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٩)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٢١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٤ ص ٢٤٢ وَ ٢٤٣)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمْثَالِ» (ج ٢ ص ٢٠٣)، وَابْنُ نَصْرِ فِي «قِيَامِ اللَّيْلِ» (ص ٣٥)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «السَّلْمَاسِيَّاتِ» (ص ٤٢)، وَابْنُ جَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٢٥٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ١٨١)، وَالدُّبَيْثِيُّ فِي «ذَيْلِ تَارِيخِ مَدِينَةِ السَّلَامِ» (ج ٢ ص ٥٤٥)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «فَضْلِ قِيَامِ اللَّيْلِ» (ص ٨٢)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩٠)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٢١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٤ ص ٢٩٠)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ٤٢٩)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمُقَدِّسِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ١٦٣)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «التَّرْغِيبِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٤٢٣)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي

* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَوْمَ الْعَشْرِ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لَيْسَ لَهُ أَفْضَلِيَّةٌ فِيهَا، وَإِلَّا لَذَكَرَهُ ﷺ.

«الْحَدَائِقِ» (ج ٢ ص ٢٥٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ الْوَضَّاحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٢ ص ٢٩٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٣ و ٣٢٩ و ٣٤٢ و ٥٣٥)، وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ٧٤٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (١٩٢٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٠١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٤٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٤٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٥ ص ١٤٧)، وَابْنُ رَاهَوَيْهٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٨)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١١٠٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٨٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢ ص ٢٧٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٣٠٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٩٠٥)، وَ(٢٩٠٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩١)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٢١)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ٤٣١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١١ ص ٢٨١ و ٢٨٣)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٣٨٤)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِشْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣٨٦)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٢٦١)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «الْحَدَائِقِ» (ج ٢ ص ٢٥١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَشَّرِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٣ ص ١٢٩)؛ بَعْدَمَا ذَكَرَ الْأَخْتِلَافَ عَلَى الْحَدِيثِ: (وَالصَّحِيحُ مُتَّصِلٌ: حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).^(١)

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَلِ» (١٦٥٦)؛ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَخْتِلَافَ: (وَرَفَعَهُ صَحِيحٌ)؛ يَعْنِي: رِوَايَةُ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعًا.

وَصَحَّحَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٣٢٦٦) الرِّوَايَةَ الْمَرْفُوعَةَ، وَكَذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (٣٩٩٧).

قُلْتُ: وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْحَدِيثِ: (سُئِلَ أَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ ﷺ: أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ)، وَلَمْ يَقُلْ ﷺ: (صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ)، وَلَمْ يَقُلْ ﷺ: (صَوْمُ الْعَشْرِ الْأَوَّلِي) مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٧ ص ٥٤) بَابُ: فَضْلُ صَوْمِ الْمُحَرَّمِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٨٢)؛ كِتَابُ الصَّوْمِ: - جِمَاعُ أَبْوَابِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ، بَابُ: فَضْلُ الصَّوْمِ فِي الْمُحَرَّمِ إِذْ هُوَ أَفْضَلُ أَيَّامِ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ.

(١) وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي «الْعِلَلِ» لابن أبي حاتم (ج ٣ ص ١٥٠) مُوجَّهَةٌ: لِأَبِي زُرْعَةَ، وَقَدْ أَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ أَبِي حَاتِمٍ هُنَا؛ أَي: صَحَّحَ الرِّوَايَةَ الْمَرْفُوعَةَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قُلْتُ: فَأَيْنَ إِذَا فَضُلَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ الْمَرْعُومِ الَّذِي يُكْفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ،
وَالْبَاقِيَةَ، إِذَا كَانَ صَوْمُ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ أَفْضَلَ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ،
نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ التَّعَصُّبِ وَالتَّقْلِيدِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٧ ص ٥٥): (قَوْلُهُ ﷺ): (أَفْضَلُ
الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ): تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ الشُّهُورِ لِلصَّوْمِ). اهـ
وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَيَأْمُرُنَا
بِصِيَامِهِ).

حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٠١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (٨٩٧٧)
مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: فَأَيْنَ صَوْمُ النَّبِيِّ ﷺ لِيَوْمِ عَرَفَةَ؟!، وَأَيْنَ أَمْرُهُ بِصِيَامِهِ؟!.
قُلْتُ: لِذَلِكَ أَمَرَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ لَهُ فَضْلًا فِي
الصَّوْمِ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ سِوَى شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَأْمُرُوا بِصِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ، بَلْ لَمْ يَكُنْ
صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ
الْمُبَارَكِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحِطُّ عَنِّي بِهِ وَزْرًا،
وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا ... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ	المَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١)	اسْتِغْرَابُ شَيْخِنَا الْفَقِيهِ الْإِمَامِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ بَعْضَ الْفَتَاوَى لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَحْكَامِ!	٥
(٢)	المُقَدِّمَةُ	٨
(٣)	فَتَوَى اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ أَنَّ الرَّسُولَ صَامَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ!	١٨
(٤)	ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ إِذَا تَرَكَ الصَّوْمَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَجَبَ عَلَيْنَا تَرْكُهُ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ التَّرَكِيَّةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ	٢٠
(٥)	ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ، لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، خَاصَّةً يَوْمَ عَرَفَةَ، وَقَدْ جَزَمَتْ عَائِشَةُ بِذَلِكَ، وَهِيَ أَعْلَمُ النَّاسِ؛ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَيَكُونُ حُجَّةً شَرْعِيَّةً، وَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَقَدْ اقْتَدَى الصَّحَابَةُ بِهِ، فَلَمْ يُصُومُوا الْعَشْرَ الْأَوَّلَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لِتَطْبِيقِهِمْ لِّلْسُنَّةِ التَّرَكِيَّةِ، الَّتِي جَهَلَهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ؛ خَاصَّةً الْمُقَلِّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ مِنْهُمْ	٤٤

